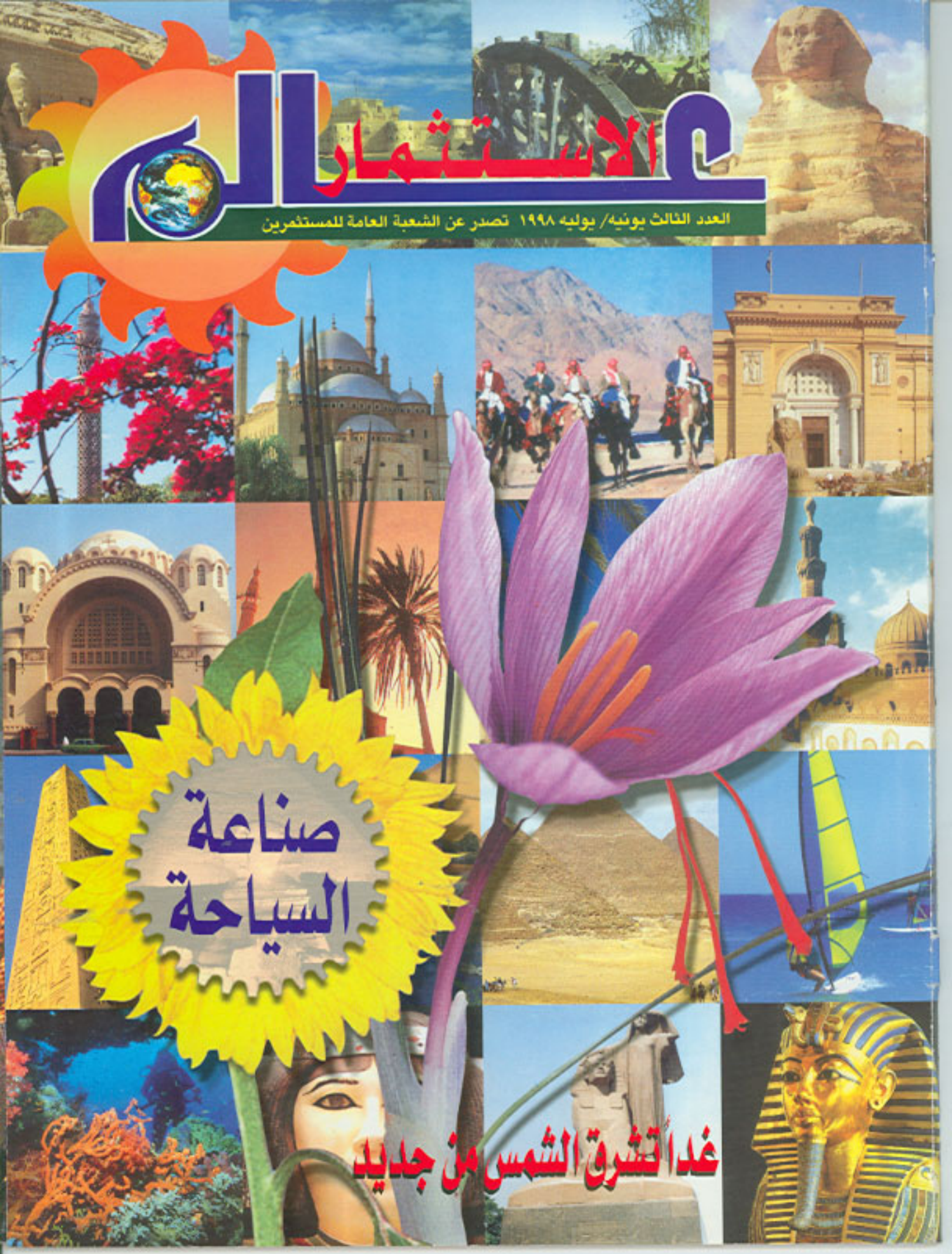
الاستثمار
العدد الثالث يونيه/ يوليه ١٩٩٨ تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين
صناعة السياحة
غداً تشرق الشمس من جديد

الاتحاد العام للغرف التجارية
العدد الثالث السنة الثانية يونيه/يوليه ١٩٩٨
تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

عالم الاستثمار

بقلم د. م.
د. م. نادر رياض

هنـاك شخصيات حباها الله بنعمة القدرة على العطاء الدائم والمتجدد وخصهم بالقدرة على رؤية الجانب الإيجابى من الأحداث فيخصونه بعطائهم لتعاطفهم ايجابياتهم وسرعان ما تتلاشى السلبيات أمامها .

لا زلت أذكر لقائى مع اللواء أحمد عرفة منذ اكثر من عشرين عاماً فى لقاء عابر فى طائرة تقلنا من القاهرة إلى فرانكفورت إلا أن هذا اللقاء القصير أرسى صداقة استمرت حتى الآن، خبرت فى هذا اللقاء القصير السمات التى تحكم شخصية هذا الرجل العظيم من عطاء متجدد وقدرة على تجميع الأصدقاء والقدرة على القيادة الجماعية، رجل يجمع بين حلاوة المعشر ونبل الأخلاق والبصيرة النافذة والرؤية المتانية، والترفع عن الخلافات والزهد عن المصالح الخاصة.

ومنذ أن أنشأ الشعبة العامة للمستثمرين منذ عام ١٩٨٥ إلتف حوله الصفوة المتميزة من رجال الصناعة والاستثمار والاقتصاد والتى سعدت برئاسته لها وتحقق بفضلها الكثير من الإنجازات والتى تجاوزت اهتمامات الشعبة لتساير الاحداث الاقتصادية وتواكب مسيرة الاستثمار التى تعاظم دورها لتصبح إحدى أدوات الدولة لتحقيق الرخاء لمصر.

وما عرفنا اللواء/ أحمد عرفة يوماً إلا شغوفاً بالإنصات إلى الآراء المخالفة لرايه قبل المؤيدة لها وما راينا فيه إلا الصديق الذى نجده دوما وقت أن نحتاجه بازلا ذاته فيمن أحب.

وإذا كانت مآثر اللواء طيار أحمد عرفة تستعصى عن الحصر وإنجازاته تستعصى عن السرد سواء فى مجال التشريعات المتعلقة بالاستثمار والاقتصاد وحماية المستهلك وحماية المنتج المصرى داخلياً وخارجياً فبإسهاماته فى الدراسات والمؤتمرات والندوات المتعلقة بذات الأهداف أو عقد الدورات والحلقات النقاشية فى المجالات التى تخص الإنتاج إلا أن أعظم إنجازاته من وجهة نظرى فقد تمثلت فى الكيفية التى أدار بها انتقال رئاسة الشعبة فى يسر وعقلانية عندما رأى ذلك، وعلى غير رغبة من أعضاء الشعبة، فى أن يسلم رئاستها لمن يخلفه. لقد أدار أحمد عرفة سلسلة من اللقاءات التى تحكمها قواعد الصداقة والمحبة وإيثار الغير على الذات بهدف ترشيح مجلس الإدارة التالى وتزكية رئيساً ونواباً لها، وهو فى هذا لم يرسى فقط أساساً ديمقراطيا راقيا لكى تختار مجموعة من بينها وتقديم الصف الأمامى منها، وإنما جنب هذا الجمع من الأصدقاء مشقة الاختيار الشاق فى مفاضلة الأصدقاء بين بعضهم البعض. ونحن إذ نرحب اليوم بالأخ والصديق محمد أبو العينين رئيساً للشعبة فى مرحلتها القادمة متمنيين له النجاح والتوفيق فى استكمال مسيرة الشعبة وتحقيق أهدافها إلا أن وجود اللواء/ أحمد عرفة بيننا سيظل دوماً مبعثاً للدفء فى القلوب .

نقولها للصديق أحمد عرفه أحسنت ودمت لنا نعم الأخ ونعم الصديق.

ونقولها للصديق محمد أبو العينين وفقك الله فيما أنت تعمل عليه لأن طموحاتك كما نعلمها ممتدة الأفاق.

رئيس التحرير

عالم الاستثمار

رئيس التحرير
د.م. نادر رياض

نائب رئيس التحرير
د. محمد الباز

مدير التحرير
أ. حسن باطة

المشرف العام
أ. عزة نصر

سكرتير التحرير
عصمت دربالة

المحررون
لبيب سمير لبيب، منار صبرى

تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

رئيس مجلس إدارة الشعبة
أحمد عبد المقصود عرفه

نائب اول
محمد أبو العينين

نائب ثان
د. أحمد بهجت

التصميم
م. محمد العتر

الفنيون
إيهاب محمد جميل
حنان عبد الحميد

المراسلات
٥ عمارات العبور - صلاح سالم - الدور السابع شقة ٤ - مدينة نصر - القاهرة
تليفون - فاكس : ٢٦٣٠٩١٣

الطباعة
مطابع الاهرام التجارية - قليوب

في هذا العدد

6 المنامة البحرين

44 النيجر الأمل

26 البيئة الأمنة

35 النمنمة

14 الرئيس الأمريكي

أخبار رجال الأعمال

■ وافق الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين على بدء احتفالات الغرفة التجارية بالإسكندرية بعيدها المائة في ٢٥ سبتمبر القادم، يشهد الاحتفالات ٥٠٠ من كبار رجال الأعمال ورؤساء الغرف التجارية من ٥٠ دولة عربية وأجنبية كما سيتم عمل ندوة عن الاستثمار في مصر للترويج لمشروعات جنوب الوادي.

• قام مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التابع لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بصرف ٢١٠ ملايين جنيه لتطوير ٥٠ الف ورشة ومصنع صغير ساهمت في توفير ١٦٠ الف فرصة عمل جديدة ويتم صرف ٨ ملايين جنيه شهريا كقروض لتطوير الحرف والصناعات الصغيرة . صرح بذلك محمد رجب رئيس جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

الاستثمارات في الوطن العربي أمام المؤتمر السابع للمستثمرين العرب في لبنان

■ يعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر القادم بمدينة بيروت المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب تحت رعاية إلياس الهراوي رئيس جمهورية لبنان.

يعقد المؤتمر هذا العام في ظل التوجهات العربية لإقامة السوق العربية المشتركة، صرح بذلك محمد عبد الفتاح المصري سكرتير عام اتحاد الغرف التجارية وقال : إن الوفد المصري المقرر مشاركته سيتم تمثيله بشكل مختلف عن سائر المؤتمرات السابقة حتى يكون معبراً عن المظهر الحضاري لرجال الأعمال المصريين يناقش المؤتمر خلال جلساته العامة الخمس الاستثمار في كل من مصر ولبنان والسعودية والجزائر وتونس وآثار المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار في البلاد العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية وآثارها المتوقعة على الاستثمار في الدول العربية ثم يتم عقد حلقات فنية متخصصة تشمل البنوك العربية الكبرى والاستثمار في شركات الملاحة العربية ووسائل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٧ دولة في السوق الدولية للسياحة العربية بالقاهرة

■ تعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ أكتوبر القادم الدورة الخامسة للسوق الدولية للسياحة العربية IATM97 . وصل عدد المشاركين حتى الآن من شركات السياحة ووكالات السفر والفنادق وشركات الطيران والقرى السياحية إلى

٥٥ جناحاً من ١٧ دولة عربية وأجنبية وما زالت الاتصالات مستمرة لانضمام عدد اخر من شركات السياحة الدولية العربية والأجنبية بهدف تنشيط السياحة العربية. صرح بذلك أحمد حافظ رئيس مجلس إدارة السوق.

إعفاء الأرباح الرأسمالية ومخصصات البنوك من الضريبة.قريبا

■ أعلن الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية انه بصدد صدور إعفاء للأرباح الرأسمالية الخاصة بالمنشآت نتيجة إهلاك احد أصولها بغرض التجديد . أيضاً إعفاء مخصصات البنوك عن فوائد الديون المهمشة.

واضاف انه بموجب إعفاء الأرباح الرأسمالية للمنشآت سوف يدفعها إلى التجديد والتحديث بما يحقق متطلبات الجودة العالمية لمنتجاتها وتحسين قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

٢٠٠ مليون دولار سنوياً داخل مصر

■ اكد يانيك لندباك «نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية» في تصريحات خاصة أن المناخ الاستثماري في مصر يتمو باضطراب وعلى وجه الخصوص بين المستثمرين الأجانب وأن مؤسسات التقييم الدولية منحت مصر مرتبة الجدارة في التقييم الاستثماري لهذا العام مما كان من شأنه زيادة اهتمام المستثمرين بمصر.

وأضاف أن سياسات الحكومة المصرية الإصلاحية فى مجالات الخصخصة وتحرير التجارة وتحسين الإطارات التنظيمية للمؤسسات المالية وكذلك أسواق التأمين محل هذه العوامل كانت وراء نمو دور مشروعات القطاع الخاص فى مصر... وأن مؤسسة التمويل الدولية فى ظل هذا المناخ ستقوم بتقديم القروض ودعم استمرار نمو القطاع الخاص المصرى من خلال الاستثمارات فى القطاع المالى والسياحى والصناعى والبنية الأساسية والبترول والبتروكيماويات.

وأوضح يانيك لندباك أن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية فى مصر بلغت ٧٥٠ مليون دولار فى ٤٩ مشروعاً وأن مصر أصبحت أحد أكبر الدول الجاذبة للاستثمار فى المنطقة والشرق الأوسط وأضاف أن هذه الاستثمارات ساعدت فى تنشيط ١,٥ مليار دولار من مستثمرين آخرين على استعداد لتقديم القروض مع مؤسسة التمويل الدولية فى قطاعات السياحة والصلب والبتروكيماويات والغاز الطبيعى والبترول والتأجير التمويلى والبنوك.

كما أكد أن استثمارات المؤسسة خلال السنوات القادمة ستكون ما بين ١٥٠ مليون دولار و ٢٠٠ مليون دولار سنوياً فى مصر.

كما أن قطاع البنوك وسوق المال والأوراق المالية سينال اهتماماً كبيراً من المؤسسة حيث سيتم إنشاء وتأسيس شركات سمسرة فى الأوراق المالية وكذلك إضافة أدوات جديدة على الجهاز المصرفى فى مصر ليستطيع منافسة أمثاله فى العالم وكذلك ستقام أول شركة مشتركة للتأجير التمويلى فى مصر.

(أوركس للتأجير التمويلى مصر) وتم استثمار ٥,٨ مليون دولار بها ويستفيد منها قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتى لا تملك إمكانيات ائتمانية طويلة المدى للتوسع فى أعمالهم.

وأضاف أن قطاع البنية الأساسية بدأ ينال اهتماماً كبيراً من مؤسسة التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب نظراً لقرار الحكومة المصرية بإشراك القطاع الخاص فى هذه المشروعات وبالفعل بدأت المناقشات مع الحكومة المصرية لمشروع محطة كهرباء ومطار مدنى.

وسوف يتم توقيع اتفاقية مع الشركة الوطنية للحديد والصلب للاستثمار فى شركة غازات الدخيلة مصر لإنتاج الغازات الصناعية وستبلغ التكاليف الكلية للمشروع ٢٥ مليون دولار.

لمزيد من المعلومات
السفير/ حسين هريدى
وزارة الخارجية - القاهرة

جمعية سيدات الأعمال

■ مع أوائل النصف الثانى من عام ٩٧ تم إشهار أحدث منظمات للأعمال وهى جمعية سيدات الأعمال وتضم فى عضويتها ما يقرب من ٥٠ عضو من سيدات الأعمال فى مختلف المجالات وتراس مجلس إدارة الجمعية السيدة/ فاطمة أبو العز وشروط الانضمام للجمعية:

١) أن تكون العضو صاحبة عمل خاص أو أن تعمل فى مستوى الإدارة العليا.

٢) الاستقرار الاجتماعى والأسرى ومستوى تعليم الأبناء.

ولقد تم تشكيل عدة لجان بالجمعية منها لجنة التعليم ولجنة تنمية القوى البشرية واللجنة الاقتصادية ولجنة العلاقات العامة ولجنة الصحة ولجنة البيئة ولجنة السياحة.

يضم مجلس إدارة الجمعية إضافة إلى رئيستها الدكتورة/ نرمين إسماعيل، الدكتورة/ محاسن على حسن، الدكتورة/ يمنى الشريدى، السيدة/زينب الغزالى.

■ فى إطار مشروع "إسكان المستقبل" الذى تتبناه السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية وافق مجلس إدارة جمعية مستثمرى مدينة العاشر من رمضان برئاسة د. محمود سليمان رئيس الجمعية على المساهمة بـ ١٠٠مليون جنيه فى هذا المشروع الذى يساهم فى تحقيق التكافل الاجتماعى بين مستثمرى المدينة وأبناء المجتمع.

■ جمعية رجال الأعمال المصريين تعد لعقد اجتماعات مجلس الأعمال المصرى الفرنسى بباريس فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو.

وأكد سمير علام رئيس غرفة صناعة مواد البناء باتحاد الصناعات الذى يقوم بالتعاون مع الجمعية للاجتماعات أنه سيتم طرح المشروعات الاستثمارية العملاقة فى توشكى وشرق التفريعة وخليج السويس على الجات الفرنسى لبحث مساهمته فى تمويلها أو مدها بالخبرة والتكنولوجيا.

شحن بأقل التكاليف

■ قام الأستاذ عادل عبد البارى مدير عام شركة البراق للشحن والخدمات والوكيل العام للخطوط الجوية العربية السعودية بمدينة العاشر من رمضان بجولات لمصانع العاشر من رمضان وشركاتها لتنفيذ عمليات الشحن بأقل التكاليف وذلك بعد أن عام إلى القاهرة من جولة لتفقد المعارض الخارجية الدولية وذلك للإطلاع على الأسواق الخارجية لتنشيط عمليات التصدير لمدينة العاشر من رمضان حيث أصبحت منتجاتها تأخذ الصفة العالمية حتى يمكن تنشيط وزيادة الصادرات نظراً لوجود مكاتب للشركة بالخارج.

إعداد الأستاذ/
حسن عامر

السياحة

تستولى على المنتجات الصناعية... وتتساءل هل من مزيد؟!..

١٠٠ ألف غرفة فندقية خلال السنوات الثلاث المقبلة وستة ملايين سائح العام القادم. وعشرة ملايين عام ٢٠٠٠ .. أليس هذا سوقاً غير محدود أمام المنتجات الاستهلاكية والمعمرة؟ سوقاً مغرية بالعمل لحسابها. وتجاهل معركة التصدير. أو تأجيلها إلى حين.. سألت عادل العزبى عضو مجلس إدارة جمعية الشعبة العامة للمستثمرين : ما هى حدود الاستهلاك السياحى من الصناعات النسيجية ،الملابس الجاهزة؟

يتردد المنتجون أمام زيادة الطاقة الإنتاجية خوفاً من الانكسار المفاجئ للسوق

اجاب : يااا.. بلا حدود لو تمكنا من السيطرة على السوق بالفعل. الفنادق مثلاً لديها طلب دوري للمفروشات والاغطية والوبريات لكل الغرف وقاعات الاستقبال والمطاعم والكافتيريات. طلب عند التجديد الكامل كل خمسة سنوات. وطلب لتعويض التوالف السنوية.

وهناك ايضاً يونيفورم مميز لكل فندق أو سلاسل فندقية. صيفي وشتوي لكل العاملين بالفنادق والخدمات.

واليونيفورم يتغير كل عامين.

واعتقد أن صناعة المفروشات الحالية تغطي الاحتياجات الحالية. وهي قادرة على الوفاء بمتطلبات التوسع المستقبلي بشرط أن تستجيب للشروط المتجددة التي نتحدث عنها.

إنهم يتحدثون مثلاً عن المنسوجات المضادة للبكتريا الآدمية والطبيعية. تفسير ذلك ان الجسم البشري مهما كانت نظافته يفرز انواعاً من البكتريا تظل عالقة بالمنسوجات مهما كانت نظم التطهير في غاسل الفنادق.

وما يحدث الآن يذكرنا بما حدث قبل سنوات عندما تحدثوا عن المنسوجات المضادة للحريق.

واتوقع أن يصاب السوق بارتباك كبير وربما نخرج من السوق نهائياً إذا لم ناخذ بكل جديد في عالم الإنتاج مهما كانت التكاليف والترتيبات.

شهادة اخرى ادلى بها صلوان ثابت في حوار معه حول صناعة الألبان. قال : إن هذه الصناعة تواجه مازقاً حقيقياً.

فهي تقدم سلعة استهلاكية شائعة الاستخدام في كل المجتمعات.

لا فرق هنا بين الإسكيمو والبلاد الواقعة على خط الاستواء..

الجميع يأكلون انواعاً من الجبن. ويشربون اللبن باشكال مختلفة. ويلتهمون الايس كريم. ويتعاملون مع الزبد والقشدة وغيرها من المنتجات..

مصر تحولت - في رايه - خلال العامين الاخيرين إلى سوق متعدد الجنسيات. سواء بسبب السواح الذين يقضون اياماً. أو الاجانب المقيمون لفترات طولية. إنه سوق متروبوليتان كما يقولون. يضم عشرات الجنسيات: المان وفرنسيين وبريطانيين واسكندنافيين وروس واسيويين وامريكان ولاتين وافارقة وغيرهم..

هذا السوق المتعدد الثقافات والامزجة. لم يدخل بعد في حسابات المنتجين للصناعات الغذائية..

الدليل على ذلك ان صناعة الالبان مثلاً لا تقدم للسوق كل احتياجاته. وصناعة السكريات لا توفر قائمة واسعة ترضي كل الاذواق. كذلك الحال مع المنتجات البروتينية.

وهذا يؤدي إلى ارتفاع الواردات من كل الاصناف..

هكذا يقول البنك المركزي (المجلة الاقتصادية العدد الاول ٩٧/٧٦ صفحة ١٧٠): بلغت الواردات من منتجات الالبان ٣٦ مليوناً خلال الفترة من يوليو/ سبتمبر من خلال نفس الفترة من موازنة (٩٦ إلى ٧٨,٥ مليوناً). أي تضاعف الرقم مرة ونصف مرة

الإنتاج الحالي يقدر بنحو ١٤٠ مليون زجاجة مياه معدنية. بينما الاحتياجات الفعلية ٢٠٠ مليون زجاجة

بسبب زيادة التدفق السياحي..

(وارتفعت المواد السكرية إلى ٦٦,٥ مليوناً خلال الفترة يوليو/سبتمبر ٩٧/٩٦. مقابل ٢٤,٦ مليوناً خلال نفس الفترة من العام الماضي. واللحوم ٤٠,٧ مليوناً مقابل ٣٣,٦ مليوناً. والأسماك ومستحضراتها ١٧,٦ مليوناً مقابل ١٦,٥ مليونا)... وأعتقد أن كل صناعة متخصصة تواجه مأزقاً . صناعة الألبان مثلاً تخشى التوسع من حيث الكم والنوع خوفاً من خطوط الإمداد بالخامة الرئيسية وهي اللبن.

نحن نملك في مصر ثروة هائلة من البقر والجاموس. ولا أبالغ إذا قلت إننا نتفوق أحياناً على بعض الدول المتقدمة. لدينا على سبيل المثال مزارع ٥٠٠ رأس. هذا الرقم ضخم جداً بالقياس للمزارع القائمة في هولندا أو فرنسا.

المزارع هناك تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ رأس.. والمزارع الكبرى هناك ليست المورد الرئيسي والوحيد لمصانع الألبان كما هو الحال لدينا. بل تعتمد في مجملها على المنتج الصغير الذي لديه رأس واحدة إلى عشرة رءوس.

والوضع لدينا مختلف تماماً. المصانع المتقدمة تعتمد على المزارع الكبرى. ولا تأمن للتعامل مع المنتج الصغير بسبب تخلف وسائله الإنتاجية. وعدم قدرته على توصيل الخامة بالجودة الملائمة. والنتيجة أن ١٠٪ فقط من إنتاج اللبن دخل خطوط التصنيع المنظم. والباقي يدخل مجال التصنيع غير المنظم.

وعندما يتسع سوق الاستهلاك السياحي كما هو حادث الآن: يتردد المنتجون أمام زيادة الطاقة الإنتاجية خوفاً من الانكسار المفاجئ للسوق. وخوفاً من تخلف خطوط الإمداد.. بل إن بعضهم يتردد أمام تنويع منتجاته خوفاً من اختلال التوازن بين الإمداد والإنتاج .. للمربي الصغير. مع زيادة الاستثمارات في مجال التربية الحيوانية لضمان مزيد من الخامات..

الصناعات السكرية تواجه نفس المأزق كما يقول الدكتور إسماعيل بليغ صبري رئيس شركة "فيتراك".. ويضيف أن شركتنا بذلت جهوداً مضنية من أجل فتح الأسواق الخارجية. ونجحنا في ذلك بالفعل. واستقرت صادراتنا إلى كل من : اليابان وكندا والولايات المتحدة.

لكننا نشعر أن هناك زيادة حقيقية في الطلب السياحي ومن خطوط الطيران الدولية.. وعلينا أن نرفع طاقتنا الإنتاجية بالقدر الذي يحافظ على أسواقنا الخارجية. ويغطي الطلب الإضافي. لكن المشكلة في الخامات الإنتاجية. فالعصائر تحتاج إلى فواكه عالية الجودة. والمربات تحتاج أيضاً إلى محاصيل بستانية متميزة. لكن المنتجين أنفسهم غير قادرين على تلبية الطلب بسبب ارتباطاتهم الخارجية.. وهكذا تتشكل حلقات الدائرة الجهنمية. كل حلقة مرتبطة بالأخرى. ولا أمل في الخروج إلا باختراق الدائرة ذاتها. ومواجهة التحديات ببدائل غير عادية..

مجموعة سامي سعد الصناعية تعاملت مع المستجدات على ساحة السياحة برؤية واسعة. فالمجموعة تتوسع في نشاطها السياحي. ولديها فندقان يحتاجان إلى مشروبات وعصائر ومياه طبيعية. من هذا المنظور حصلت المجموعة على ترخيص لإنتاج شويبس العالمية. كما أقامت خطاً لتعبئة المياه المعدنية.

بهذا الإنتاج تستطيع كما يقول باسل سامي سعد أن تتواجد في السوق . وأن تغطي احتياجات مرافقها السياحية ببعض المنتجات الإستهلاكية..

وبمناسبة المياه المعدنية يقول باسل سامي سعد : إن هناك فجوة كبيرة في احتياجات السوق بوضعه الحالي.

والفجوة تتحول إلى أزمة إذا اتسع السوق ليشمل ١٠٠ الف غرفة فندقية جديدة. ولا بديل لها إلا فتح الباب على مصراعيه للواردات الأجنبية..

ويضيف: إن الإنتاج الحالي يقدر بنحو ١٤٠ مليون زجاجة مياه معدنية. بينما الاحتياجات الفعلية ٢٠٠ مليون زجاجة.

الإنتاج موزع بواقع ٧٠ مليون مياه بركة و٥٥ مليون مياه سيوة و ١٥ مليون للشركات الأخرى. كما أن خط إنتاج

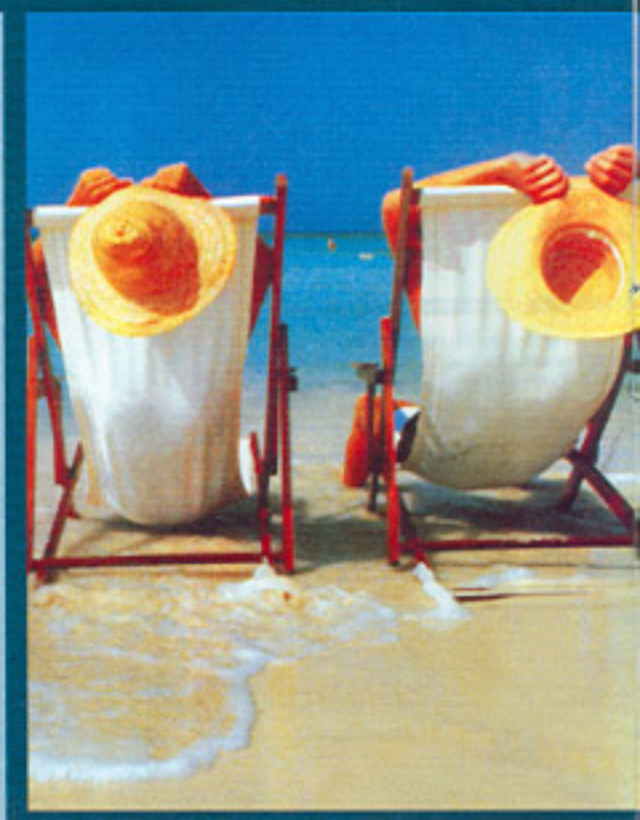

المارق ثلاثى الأبعاد لدى

الشركات الزراعية المتخصصة فى إنتاج الفواكه والمحاصيل البستانية

شوبيس لن يغطى الفجوة القائمة..

إذن نحن فى حاجة إلى مزيد من الشركات المنتجة للمياه المعدنية.

ونشرت العالم اليوم فى ٢٩ سبتمبر الماضى تقريراً يحمل قدراً من الشماتة يقول : فى حرب البيرة المصرية "أوراسكوم" قد تنهى افراح الأهرام قريباً. وجاء فيه : إن مجموعة الأقصر (المالكة لبيرة الأهرام) شريك شركة كارلسبرج الدنمركية لن تتمكن من الاستمتاع بنجاحها طويلاً مع توقع وصول منافسين جدد إلى الأسواق. إذ تقوم شركة "اوراسكوم" المصرية العملاقة بالاشتراك مع شركة "لونبرو" الألمانية ببناء مصنع للبيرة فى منطقة الجونة.

التقرير يشير إذن إلى ظهور منافس جديد..

لكن هذا المنافس مهما كانت قدراته لن يستطيع أن يغطى احتياجات مرافقه السياحية الخاصة. ولن يستطيع أن يغطى الفجوة المحتملة فى السوق بعد ظهور ١٠٠ الف غرفة فندقية

يحتاج الأمر إلى سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين اتحاد الصناعات والغرف السياحية لتدارس الأمر

السـاخنة الآن بين شـركتى كوكاكولا وبيبسى كولا. وان يتفرغ الطرفان لسد احتياجات السوق بدلاً من تبادل الأسافين. وآخر الاسافين المتداولة ما حدث منذ شهر تقريباً عندما تقدم أحد المواطنين ببلاغ إلى السلطات يقول فيها : إن شركة (.....) تمارس الخداع التجارى. وانها تروج لمجموعة كبيرة من الجوائز بمجرد تجميع اسم الجائزة المسجل على غطاء زجاجة المشروب..

وانه تمكن بالفعل من تجميع حروف تلفزيون.

وعندما ذهب إلى مقر الشركة لتلقى جائزته. بادره الموظف المسؤل ساخراً:

انت بتصدق كلام الجرايد.

وردت الشركة الأخرى بخطاب منشور فى بريد القراء منذ أيام جاء فيه : أن مواطنى بلدة كذا عثروا على مجموعة من الحشرات فى زجاجات المياه الغازية الامريكية الشهيرة (.....)

المازق ثلاثى الأبعاد لدى الشركات الزراعية المتخصصة فى إنتاج الفواكه والمحاصيل البستانية. فهذه الشركات عليها عقود توريد خارجية متزايدة القيمة. ولديها عقود توريد للفنادق القائمة. وعليها ان ترفع من إنتاجيتها. او توسع فى الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد فى قطاع السياحة...

صناعة الاخشاب ايضاً تواجه المازق على نحو حاد..

مجموعة المصانع المنتجة تكاد تغطى الطلب المحدود من المكاتب والشركات التى تفتح ابوابها فى السوق . واحد او اثنان من المصانع التفت إلى اهمية الطلب الفندقى. وتمكن لكنه لا يستطيع تجهيز عشر وحدات فى وقت واحد.

وإذا لم تواجه شركات تصنيع الأخشاب التحدى: فإن السوق سيتحول خلال العامين المقبلين إلى ورشة عمل للشركات الأجنبية.

ومن المتوقع ان تتوقف وحدات إنتاج وتجهيز الالمونيوم عن التصدير بمجرد طرح عطاءات تجهيز الوحدات الفندقية الجديدة بالتشكيلات المعدنية.

ومنذ عامين اقامت شركات الإلكترونيات الدنيا واقعدتها بدعوى ان المهربين اغرقوا السوق المصرى. وقدر أحدهم حالة الإغراق بنحو ١٠ مليارات جنيه مصرى من وحدات التلفزيون والفيديو والراديو والمسجلات والتجهيزات اللاقطة للإرسال والمحطات الفضائية.

وقال أحدهم إن فنادق العتبة تحولت إلى مخازن للمهربات. وشنت السلطات بالفعل حملات على الفنادق. وشددت عمليات المراقبة للحدود.

نفس الشركات توقفت عن الشكوى بعد أن وقعت عقوداً هائلة لتجهيز الوحدات الفندقية والقرى السياحية باجهزة التلفزيون والبث الموسيقى. ولم تعد مهمومة بالتصدير او التهريب.... كما لا تردد الشكوى من شركات التبريد وتكييف الهواء وتجهيزات المطابخ وثلاجات التخزين والافران. السبب ان كل هذه الشركات لديها عقود تشغيل تكفيها ثلاث سنوات قادمة. كذلك تتمتع شركات السجاد والموكيت بوضع متميز على مستوى التعاقدات الداخلية والخارجية. فقد تمكنت من كسب معركة التصدير. واكتسبت شهرة دولية تؤهلها لفرش اشيك الوحدات الفندقية. وعليها أن تتوسع فى الإنتاج لتلبية الطلب الداخلى والخارجى المتزايدين.

نفس الميزات تتمتع بها شركات الصناعات الحرارية وكذلك شركات إنتاج السيرفيس (الصينى والمعدنى) لقاعات الطعام والكافيتريا. ومواد التواليت (صابون وشامبو وورق الكلينكس) وهناك نقص خطير فى إنتاج شبكات التليفون والاتصالات. ونقص موازٍ فى إنتاج الإكسسوارات الكهربائية والمعلقات البلورية والتحف الفنية..

هذا مجرد "اسكتش سريع" وغير متكامل لحجم الطلب السياحى على المنتجات الصناعية. الا يحتاج الأمر إلى سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين اتحاد الصناعات والغرف السياحية لتدارس الأمر. ومناقشة الترتيبات المستقبلية؟....

غابة ش

هل تشرق الشمس داخل غابة التشريعات المصرية...!!

ماذا يحدث داخل المشروع القومى لتطوير التشريعات ولجنة التشريعات بوزارة العدل

٦٤ الف تشريع صادر فى مصر منذ عام ١٨٢٨ حتى الآن

نسبة التشريعات الاقتصادية ٤٤٪ والقرارات الوزارية ٢٩ الف

إلغاء ١١ الف تشريع منذ بداية الإصلاح والتطوير التشريعى

الإصلاح امتد لميادين متعددة فى مصر... ومر بمراحل هامة جداً فى قطاعات الاقتصاد، والتعليم والإدارة والتشريع.

ويعتبر قطاع التشريع اكثر

امور الإصلاح حساسية خاصة وأنه ينظم مختلف أنشطة البشر وممارساتهم المتنوعة وبحكم علاقاتهم بانواعها بالآخرين وبانفسهم.

وفى مصر بدات معركة الإصلاح التشريعى من خلال المشروع القومى لتطوير التشريعات المصرية... وخلال السنوات الخمس الأخيرة تم عمل تعديلات تشريعية كبيرة وإدخال قوانين جديدة ساهمت فى تنظيم وتطوير علاقات المواطنين المختلفة.

وتقوم فلسفة المشروع القومى لتطوير التشريعات فى مصر على الإصلاح والتطوير التشريعى باعتبارهما اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو المشروع المسمى بالقاعدة القومية للتشريعات المصرية الذى يتم تنفيذه بمعرفة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء حيث يجرى حصر وتصنيف التشريعات المصرية وحصر العلاقات بينها بهدف الانطلاق للإصلاح التشريعى وإزالة التناقضات بين التشريعات والعمل على تبسيطها، وتطوير التشريعات بما يتلاءم مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحقبة ما بعد التسعينات.

ويجرى من خلال هذا المشروع عمل متابعة دقيقة لموقف النمو والتضخم التشريعى يوم بيوم، وتم رصد وعرض تطور التشريعات المصرية منذ عام ١٨٢٨ وحتى الآن.

وقد اظهرت القاعدة القومية للتشريعات المصرية من خلال النشرة التى يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ان إجمالى التشريعات فى مصر حتى الآن يبلغ ٦٤ الف و ٣٠ تشريع تشمل (الدستور - الإعلان الدستورى - القوانين وما يعادلها - احكام المحكمة الدستورية - قرارات رئيس الجمهورية وما يعادلها - قرارات مجلس الوزراء وما يعادلها - اوامر عسكرية - قرارات وزارية - بالإضافة للاستدراكات) والغريب ان عدداً كبيراً من هذه التشريعات ملغى حيث ان اجمالى التشريعات السارية منها يبلغ ٥٢ الف و ٧١٨ تشريع بينما يبلغ عدد التشريعات

تشريعات

الملغية ١١ الف و ٣١٢ تشريع.

ولأن النشاط الاقتصادى فى مصر هو أكبر وأهم الأنشطة التى يمارسها الناس فقد استحوذت التشريعات الاقتصادية فى مصر على ٤٤٪ من إجمالى التشريعات فيها حيث يبلغ عددها فى مصر ٢٢ الف و ٨٤٨ تشريع تمثل منها التشريعات الخاصة بالنواحى المالية ٥١٪، ونسبة التشريعات النقدية ٤٪ ونسبة التشريعات التجارية ٣٣٪.

ولأن التشريعات الخدمية والإنتاجية والاجتماعية هى التى تنظم جزءاً كبيراً من حياة الناس فقد استحوذت على ٢٠٪ من إجمالى التشريعات فى مصر بينما يخص الدولة ١٦٪ من التشريعات و ٧٪ للعلاقات الدولية و ٧٪ أيضاً لعلاقات المواطنين وتنظيمها، و ٤٪ للأمن.

الطريف أنه خلال التاريخ التشريعى لمصر تم إصدار سبعة دساتير تم إلغاء ستة منها ويسرى واحد، كما تم إصدار ٧ إعلانات دستورية وتم إلغائها، وهناك أيضاً ١٢ الف و ٥٧٣ قانون منها ٩ الاف و ٩٨٠ سارى حالياً بينما تم إلغاء ٢٥٩٣ قانون وما يعادله، وخلال تاريخ وعمر المحكمة الدستورية فى مصر أصدرت ٤٠٨ حكماً كلها سارية.

كما تم إصدار ١١ الف و ٩٥٧ قراراً جمهورياً السارى منها حالياً ١٠ الاف و ٦٢٠ قرار بينما تم إلغاء ١٣٣٧ قرار وقام مجلس الوزراء بإصدار ٢٠٠٩ قرار وما يعادله السارى منها حتى الآن ١٨٥٩ وتم إلغاء ١٥٠ قرار، وتم اصدار ٩٠٦ أمراً عسكرياً يسرى منها حالياً ٧١٩ وتم إلغاء ١٨٧ .

وبالنسبة للقرارات الوزارية فقد تم إصدار ٢٩ الف و ٥٥ قرار وزارى يسرى منها حالياً ٢٢ الف و ٧٥٦ قرار وتم إلغاء ٦ الاف و ٢٩٩ قرار، وبلغ عدد الإستدراكات وملاحقة القرارات ٧ الاف و ١٠٨ قرار يسرى منها ٦ الاف و ٣٧٥ استدراك وتم إلغاء ٧٣٣ .

والطريف فى غابة التشريعات التى يجرى تنقيتها فى مصر أن ٢٤٪ من عدد التشريعات المذكورة صدرت قبل عام ٥٤، وأن من عام ٥٤ حتى عام ١٩٦٠ صدر ١٥٪ من التشريعات وخلال الفترة من ٦١ حتى ٧٠ صدر ١٩٪ منها وفى الفترة من ٧١ ـ ١٩٨٠ صدر ١٦٪ منها وفى الفترة من ٨١ حتى ١٩٩٠ ١٧٪ ومنذ بداية التسعينات حتى الآن صدر ٧٪ من التشريعات فى مصر.

ولا يزال العمل قائماً على قدم وساق داخل لجنة التشريع بوزارة العدل وكافة التنظيمات المعنية سواء كانت الحكومة بمختلف وزاراتها ومنظمات الأعمال بمختلف انشطتها لتطوير وتنقية وتحديث التشريعات لتواكب مصر لدخول القرن الجديد... ويبدو بالفعل أن شعاع الشمس بدأ يظهر فى غابة التشريعات فى مصر.

السوق الواعدة

افريقيا

لقد كانت ولا تزال وستظل لمصر علاقاتها المتميزة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالقارة الأفريقية، سواء من منطلق انتماء مصر للمجتمع العربى فى شمال القارة، أو من منطلق انتماء مصر للقارة الأفريقية جغرافياً.

ولقد بدأت العلاقات السياسية والاقتصادية تتشكل وتتبلور فى مراحلها الأولية اعتباراً من القرن التاسع عشر، وإن كانت خلال هذه الفترة لم تتعد هذه العلاقات سوى عدد محدود من دول الجوار الأفريقى، والتى كانت تمثل لمصر أهمية استراتيجية حينذاك.

ولقد بدأت علاقات مصر بافريقيا تتخذ مساراً أعمق وأشمل اعتباراً من منتصف القرن العشرين، حيث ساندت مصر حركات التحرر الافريقي في العديد من الدول الافريقية. وتبنت القضايا الافريقية في المنظمات الدولية، كالامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. كما تزعمت مصر حركة عدم الانحياز، ووجدت تأييداً وقبولاً كبيراً من جانب دول العالم الثالث، ومن بينها دول القارة الافريقية جنوب الصحراء.

وعلى المستوى الاقتصادى والتجارى، فلقد شهدت حقبة الستينات توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والعديد من الدول الافريقية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة ومحاولة تطبيق نموذج الصفقات المتكافئة كإسلوب لتنشيط التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول، أخذا في الاعتبار مشكلة ندرة العملات القابلة للتداول لديها. إلا أن هذا النموذج قد واجه عدة صعوبات في التنفيذ من جانب الدول الافريقية، نظراً لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية بها، وتعرضها لدورات متلاحقة من الجفاف والفيضانات، هذا فضلاً عن ضعف مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية المعنية بالتجارة الخارجية بصفة عامة.

ومنذ حقبة من الثمانينات، بدأت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وافريقيا تأخذ مساراً مختلفاً للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية للقارة، فتم التوسع في إبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية بين مصر والدول الافريقية لاتخاذها كمظلة لبحث كافة السبل المتاحة للتعاون الثنائي، سواء في مجال الاقتصاد والتجارة أو التعاون العلمي والثقافي أو التعاون الفني وتبادل الخبرات. هذا إلى جانب مجالات أخرى كالإعلام والنقل والمواصلات والتعليم والصحة والشئون الدينية.

أما في حقبة التسعينات، فقد اتجهت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وافريقيا إلى التركيز على الشق العلمي في التعامل مع دول القارة، وذلك من خلال:

١ ـ تنشيط عمل المكاتب التجارية وتوزيعها على أهم نقاط الارتكاز بالقارة الافريقية.

٢ ـ تكثيف الزيارات الرسمية للدول الافريقية، وخاصة تلك الزيارات التي يقوم بها السيد/ عمرو موسى، وزير الخارجية، والتي بدأت في مارس ١٩٩٧ بزيارة لبعض دول الشرق الافريقي وزيارة أخرى في أغسطس ١٩٩٧ لبعض دول الجنوب الافريقي وزيارة ثالثة في مارس ١٩٩٨ لبعض دول غرب افريقيا، وهناك زيارات أخرى تالية.

٣ ـ تكثيف زيارات الوفود ورجال الأعمال المصريين للدول الافريقية بصفة عامة.

٤ ـ بحث تصدير خدمات المقاولات المصرية.

٥ ـ التحرك على المستوى السياسي للانضمام للسوق الافريقية المشتركة The African Common Market (ACM) ، بدءاً بالانضمام إلى معاهدة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا "كوميسا" Common Market for Eastern & Southern Africa (COMESA) ، والتي ستبدأ مفاوضاتها في مايو القادم.

٦ ـ تكثيف الاتصالات بالجمعيات الأهلية، مثل الاتحاد العام للغرف التجارية، وجمعية الاعمال المصريين، وجمعية سيدات الأعمال المصريات، وجمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة، لدعم الجهود الترويجية والتسويقية مع القطاع الخاص المصرى.

٧ ـ إقامة معارض للمنتجات المصرية في بعض دول القارة.

٨ ـ تشجيع القطاع الخاص على الاشتراك بالمعارض التي تقام بالدول الافريقية المختلفة.

٩ ـ تشجيع القطاع الخاص على إنشاء فروع لشركاته بالدول الافريقية لدراسة أسواقها على أرض الواقع، والاتصال الفعلي بالجهات الرسمية والشركات المستوردة الافريقية.

١٠ ـ تشجيع شركات النقل البحرى المصرية من القطاعين العام والخاص على دراسة إنشاء خطوط بحرية تربط الموانئ المصرية بأهم الموانئ الافريقية بشرق القارة وغربها وجنوبها.

١١ ـ دراسة تشجيع تطبيق نظام عقود الأوفست التجارية Offest Trading Contracts.

١٢ ـ تشجيع الشركات المصرية على استئجار أو شراء مخازن بالمناطق الحرة ببعض الدول الافريقية لتخزين منتجات مصرية تكون جاهزة للتوريد الفورى في حالة التعاقد عليها.

ولقد أسفرت هذه الاستراتيجية الجديدة في التحرك عن تحقيق نتائج إيجابية في دفع الصادرات المصرية إلى الأسواق الافريقية

بصورة ملحوظة خلال النصف الأول من حقبة التسعينات مقارنة بما كانت عليه خلال الثلاثين عاماً السابقة.

ومن ناحية أخرى، فلقد اتجهت جهات صنع القرار السياسى فى مصر إلى التركيز على العلاقات المصرية الافريقية، وبالذات فى شقها الاقتصادى والتجارى، خاصة فى ظل التطورات التى تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية فى الآونة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بتحرير التجارة العالمية، والاتجاه للتحول للخصخصة، واتجاهات التكامل والاندماج الاقتصادى بين دول العالم من منظور إن العلاقات الاقتصادية الدولية ستأخذ بعداً جديداً مستقبلاً لتصبح علاقات تكتلات جغرافية بعضها ببعض، بعد أن كانت علاقات دول منفردة كما تبنت جهات صنع القرار السياسى بحث المشاكل والصعوبات التى تواجه التجارة المصرية مع دول القارة، خاصة فيما يتعلق بالنقل البحرى والجوى.

ولا تزال الجهود مستمرة لتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول الأفريقية على كافة المستويات، من خلال وضع استراتيجيات تحرك تتسم بمرونة كافية للتفاعل مع التطورات السريعة والمتلاحقة فى الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، سواء الدولية أو الافريقية.

وفيما يلى معلومات أساسية ، تلقى الضوء على التحديات التى تواجه من يرغب فى الدخول إلى السوق الافريقية، والوضع الاقتصادى للقارة، وتجارتها الخارجية. ويمكن تلخيص أهم التحديات فى :

١ ـ تقلبات أسعار العملات المحلية، وعدم استقرارها.

٢ ـ ندرة العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

٣ ـ البيروقراطية والتعقيدات الادارية

٤ ـ ابتزاز المال والفساد (والواقع ان الاستعمار هو الذى شجعهم على ذلك).

٥ ـ الوساطة فى التعيينات وتسهيل الخدمات للأقرباء والأصدقاء ومقابل اموال

٦ ـ الحروب والقلاقل السياسية

٧ ـ نقص رؤوس الاموال المحلية الكافية لإنشاء مشروعات وطنية معقولة الحجم.

٨ ـ احتكارات الدولة، مثل: المجالس السلعية والتسويقية، وشركات التجارة الحكومية، وقيود التعامل بالعملات الحرة فى بعض البلدان، وارتفاع الضرائب على الانشطة التجارية، ونظام الحصص التجارية، والتركيز على عدد محدود من السلع المنتقاه. كل هذا لا يحفز على التصدير، وبالتالى يبعد افريقيا عن حركة الاقتصاد العالمى

٩ ـ انهيار البنية التحتية فى معظم البلاد الأفريقية.

وبالنسبة للوضع الاقتصادى للقارة الأفريقية، فهى تحتل المكانة الثانية من حيث المساحة بين قارات العالم، بعد آسيا، فمساحتها ٣٠,٣ مليون كيلو متر مربع، وبها ٥٤ دولة، منها ستة دول عبارة عن جزر بالمحيطين الهندى والأطلسى، وعدد سكان يفوق بقليل ٧٠٠ مليون نسمة .

وتعتبر جمهورية جنوب افريقيا من اقوى اقتصاديات افريقيا، خاصة فيما بين الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فإنتاجها المحلى الإجمالى، بلغ قرابة ٨٠ مليار دولار امريكى عام ١٩٩٦، كما أن بنيتها الأساسية وخدماتها الحديثة، فضلاً عن موانيئها العديدة قد مكنتها من التحكم فى العمليات التجارية الدائرة بين دول الجنوب الأفريقى، خاصة بعد انتهاء سياسة التمييز العنصرى بها، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة لاختيار حكومة تسعى إلى خلق توازن فى المصالح بين البيض والسود هناك، وبذا دخلت جنوب افريقيا فى الحظيرة الأفريقية وازالت الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية كافة الحواجز ضدها. وعلى الرغم من سياسة التمييز العنصرى التى كانت تتبعها جنوب افريقيا، فإن سيطرتها على تجارة الدول المحيطة بها قد دفعت هذه البلاد إلى إبرام معاهدة لإنشاء اتحاد جمركى تحت مسمى : الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى (ساكو) Southern African Customs Union "SACU" ، وهذه الدول هى : جنوب افريقيا، بتسوانا، سوازيلاند، ليسوتو، وناميبيا، وقد تم إبرام هذه المعاهدة فى عام ١٩٧٠، لتمكين الدول الموقعة عليها من اقتسام عوائد الجمارك من تجارتها التى تمر عبر موانئ جمهورية جنوب افريقيا، فيما بينها.

وقعت بمدينة وندهوك Windhoek عاصمة ناميبيا فى اغسطس ١٩٩٢، اتفاقية انشاء تجمع تنمية الجنوب الافريقى (سادك) South-ern African Development Community (SADC) ، وتضم هذه

الاتفاقية اربعة عشر دولة افريقية هى : انجولا، بتسوانا (وتوجد بعاصمتها "جابرونى" Gaborone مقر السكرتارية)، ليسوتو، مالاوى، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى، موريشيوس، ناميبيا، ثم جنوب افريقيا التى انضمت فى عام ١٩٩٤، وأخيراً الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وسيشيل اللتان انضمتا أثناء عقد قمة التجمع بمدينة (ليلينجوى) عاصمة مالاوى فى سبتمبر ١٩٩٧.

الافريقى المعجل Treaty for Enhanced East African Cooperation (TEEAC) بغرض تسهيل حركة الأفراد والبضائع عبر حدود هذه البلدان. ويتكون القرن الافريقى من الصومال وإثيوبيا واريتريا وجيبوتى والسودان. وتتكون مجموعة وسط افريقيا من رواندا، وبوروندى والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون والكونغو الديمقراطية (زائير)، وهذه الدول أعضاء بالتجمع الاقتصادى لدول وسط أفريقيا The Economic Community of Central African States (ECCAS). ويتكون التجمع الاقتصادى لدول غرب افريقيا The Economic Community of West African States (ECCAS) من خمسة عشر دولة هى :النيجر وموريتانيا، ومالى، وبنين، وبوركينا فاسو، وتوجو، وساحل العاج (كوت ديفوار)، وغينيا، والسنغال، ونيجيريا، وغانا، وليبريا، وسيراليون، وجامبيا، وغينيا بيساو.

وتقع الخمسة دول العربية : مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، شمال منطقة الصحراء الافريقية North of the African Sahara . بالإضافة إلى جمهورية الصحراء والتى أصبحت الآن جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية.

وهناك سبعة دول افريقية عبارة عن جزر بالمحيطين الهندى والهادى، فبالمحيط الهادى، توجد جزر الراس الأخضر Cape Verde Islands، ثم جزيرتى ساوانومى وبرنسيب Sao Tome & Principe، وبالمحيط الهندى، توجد جزر القمر Comores، ومدغشقر Madagascar، وموريشيوس Mauritius، وسيشيل Seychelles. وأخيراً جزيرة ريونيون Reunion، وهى مستعمرة فرنسية توجد بالقرب من جزيرة سيشيل.

والقارة الأفريقية غنية بمواردها الطبيعية والحيوانية التى لم تستغل بعد، فهى تمتلك أكبر الاحتياطيات فى العالم من المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الذهب والبلاتين والنحاس والزنك وغيرها. وطبقاً لتقديرات البنك الدولى، فإنه من المتوقع أن يزيد الناتج القومى الإجمالى للقارة بنسبة تتراوح بين ٣,٣٪ - ٤,١٪ فى الفترة بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٥، كما يتوقع البنك أيضاً أن يزيد عدد السكان بنسبة ٣,٢٪ سنوياً. وطبقاً لتصنيف البنك ، فإنه يوجد فى أفريقيا ٣٢ دولة تعيش تحت خط الكفاف، أو ما يسمى الدول الأقل نمواً Least Developed Countries (LDC's).

التجارة فى القارة الأفريقية :

- يعتبر تدنى شروط وقواعد التجارة فى القارة الأفريقية من أهم العوامل الخارجية التى تؤثر على الوضع الاقتصادى بها، والذى يتمثل فى تراجع الصادرات التقليدية، سواء من حيث السعر أو الكمية، وزيادة الواردات من حيث السعر والكمية أيضاً.
- تتجه أكثر من نصف صادرات أفريقيا إلى الدول الغربية المتقدمة والتى تحصل منها أفريقيا على أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتها.
- غالباً ما تعتمد معظم الدول الأفريقية على منتج تصديرى واحد أو اثنين رئيسيين، سواء زراعى أو تعدينى، ويمثل الجانب الأعظم من صادراتها إلى الدول الصناعية. وقد ترتب على هذا، تحقيق عجز كبير فى ميزان مدفوعاتها الخارجية.
- تعتبر الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على الواردات من الدول الأفريقية أهم الأسباب التى تعوق نمو الصادرات الأفريقية. إلا انه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكى يناقش الآن مشروع تقدمت به الحكومة الأمريكية تحت اسم : قانون النمو والفرص الأفريقية African Growth & Opportunity Act، ويتضمن اقتراحاً بإلغاء نظام الحصص على واردات الولايات المتحدة من المنسوجات والملابس من الدول الأفريقية، وان يتم رفعها فوراً عن كينيا وموريشيوس. كما يتضمن مد مظلة النظام المعمم للمزايا الأمريكى The American Generalized System of Preferences (GSP) على الواردات الأمريكية من الدول الأفريقية، دون اللجوء إلى المراجعة الدورية وتجديده سنوياً مع الدول الأفريقية، كما يحدث مع الدول الأخرى حيث يستلزم تجديد هذا النظام سنوياً. بمقتضى القانون الجديد،

سيتم إنشاء صندوقين، الأول ويتعلق بالاستثمار فى أسهم وسندات التنمية الأفريقية to invest in African equities برأسمال قدره ١٥٠ مليون دولار، والثانى بالاستثمار فى البنية الاساسية بالقاهرة الأفريقية to invest in the infrastucture of the African continent، برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكى، وسيتم تكليف الهيئة الدولية للاستثمار الخاص The Overseas Private investment Corporation (OPIC) فى جمع الاموال وإدارتها وفقاً لهذا الغرض.

- بالنسبة للتجارة البينية للدول الأفريقية، فقد بلغت طبقاً للبيانات المعلنة من منظمة التجارة العالمية حوالى ٦٪ من إجمالى تجارتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى تشابه الهيكل السلعى لأغلب الدول الأفريقية، والذى يتمثل فى السلع الأولية، مما يقلل من الطلب عليها من جانب الدول الأفريقية الأخرى. هذا إلى جانب السياسات الحمائية التى تتبعها الكثير من الدول الأفريقية، واتجاهها إلى سياسة إحلال الواردات بدلاً من التوجه التصديرى.

التوزيع الجغرافى لتجارة أفريقيا:

يلاحظ من إحصائيات التجارة الخارجية لأفريقيا أن ٦٠٪ من صادراتها يتم توجيهها إلى دول غرب أوربا، وأن ٥٩٪ من وارداتها يتم استيرادها من نفس الدول، وهو ما يوضحه الجدول التالى الذى يبين نسب تجارة القارة مع المناطق الجغرافية المختلفة :

المنطقة الجغرافية	صادرات افريقيا (٪)	واردات افريقيا (٪)
غرب أوربا	٦٠٪	٥٩٪
شرق أوربا	٤,٥٪	٦٪
امريكا الشمالية	١٤,٥٪	٩٪
امريكا اللاتينية	٢,٥٪	٢,٥٪
أسيا	٨,٥٪	١٣,٥٪
الشرق الأوسط	١,٥٪	٤٪
الدول الأفريقية	٦,٥٪	٥,٥٪

كما يلاحظ من الجدول السابق ايضاً، ان دول أمريكا الشمالية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، تستحوذ على ١٤,٥٪ من صادرات أفريقيا، و ٩٪ من وارداتها، كما يتم توجيه ٨,٥٪ من الصادرات الأفريقية، و ١٣,٥٪ من وارداتها من الدول الآسيوية، اما دول الشرق الأوسط، فتحصل على نسبة ١,٥٪ للصادرات الأفريقية، و٤٪ للواردات الأفريقية منها. ويوضح الجدول أيضاً أن صادرات الدول الأفريقية لبعضها البعض لا تمثل سوى ٦,٥٪ من الصادرات الأفريقية للعالم، كما أن واردات الدول الأفريقية من بعضها لا تمثل سوى ٥,٥٪ من الواردات الأفريقية من العالم، وذلك كما تم شرحه سلفاً، بسبب تشابه الهيكل السلعى لمعظم الدول الأفريقية. وهكذا، فإن نسبة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية تبلغ ٦٪ من إجمالى تجارتها العالمية، وهى نسبة صغيرة تمثل منها المنتجات التعدينية والبترول نحو ٣٦٪، والأغذية والمشروبات والتبغ ما يقرب من ٢٧٪، بينما يقتصر التبادل التجارى فى قطاع المعدات والآلات ووسائل النقل على نحو ٦٪ من إجمالى التجارة بين الدول الأفريقية. وهناك العديد من العوامل التى ادت إلى ضعف التجارة بين الدول الأفريقية، أهمها :

١ - الطبيعة التنافسية لاقتصاديات هذه الدول، حيث أن معظمها يقوم بإنتاج سلع متشابهة.

٢ - صعوبة تسويق السلع التى يمكن تبادلها نظراً لعدم وجود أسواق كبيرة ومنظمة يمكن تسويق هذه السلع من خلالها.

٣ - عدم وجود أجهزة تسويق فعالة يمكن لها استغلال الفرص التصديرية المتاحة بالأسواق الأفريقية، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات التجارية الكافية عن احتياجات هذه الأسواق.

٤ - عدم وجود وسائل وخطوط النقل المناسبة التى يمكن لها المساهمة فى تنمية التبادل التجارى بين الدول الأفريقية.

٥ - ندرة المتاح من العملات الحرة.

استرتيجية التحرك المصرى فى أفريقيا :

على الرغم من الجهود التسويقية والترويجية الجمة التى بذلت فى ظل العلاقات السياسية المصرية الأفريقية، إلا ان حجم وكثافة التواجد المصرى الاقتصادى والتجارى هناك مازال محدوداً، ويعزى ذلك إلى :

١ - عدم قبول المصدر المصرى لنظام التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (١٨٠ يوم) من خلال الاعتمادات المستندية المفتوحة.

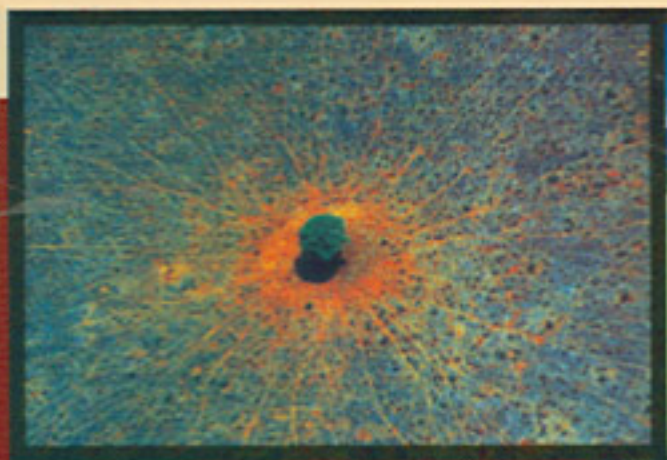

٢ ـ عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة تربط الموانئ المصرية بالموانئ الافريقية شرقاً وغرباً وجنوباً، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الشحن البحرى، والذى يقتصر فقط الآن على الخطوط الملاحية الأجنبية.

٣ ـ عدم وجود خطوط طيران منتظمة تربط مصر بدول القارة (حيث المتوافر الآن هو تسعة خطوط فقط).

٤ ـ ارتفاع تكلفة بعض المنتجات المصرية فى الأسواق الافريقية نتيجة عدم تمتعها بإعفاءات جمركية بالمقارنة ببعض السلع المثيلة المستوردة من الدول الأخرى.

٥ ـ عدم التزام المورد المصرى بالمواصفات الفنية والاسعار فى بعض الحالات، بالنسبة للسلع الموردة.

٦ ـ اقتصاد ضمان الصادرات المصرية إلى الأسواق الافريقية على عدد محدود جداً من الدول على مستوى القارة ككل، وذلك لارتفاع نسبة المخاطر فى الدول الافريقية الأخرى.

٧ ـ المشاكل الإجرائية المتعلقة بسداد قيمة الشحنات الموردة من بعض الاصناف، خاصة فيما يتعلق بأوامر الدفع المباشرة، او الاعتمادات المستندية المعززة وغير القابلة للإلغاء.

٨ ـ الارتباط التقليدى للمستوردين الافارقة بالمنتجين فى الدول الغربية (أو ما يعرف بعقدة الخواجة)، وذلك بالنسبة للسلع التى تحتاجها الأسواق الافريقية.

٩ ـ ضعف التعريف بالسلع المصرية القابلة للتصدير فى الأسواق الافريقية عن طريق اتباع وسائل الإعلان والترويج المناسبة.

١٠ ـ عدم وجود صلات دائمة بين المنتج المصرى والمستورد الافريقى، خاصة بالنسبة للسلع الصناعية لضمان استمرار تواجدها بالأسواق الافريقية.

الوضع التعاهدى بين مصر والدول الافريقية :

ترتبط مصر مع اكثر من نصف الدول الافريقية البالغ عددها ٥٤ دولة باتفاقيات تجارية واقتصادية وفنية ولجان عليا مشتركة، وذلك على النحو التالى :

١ ـ اتفاقيات تجارة ٢٩ + ١ (جارى التصديق عليه)
٢ ـ اتفاقيات تعاون اقتصادى وفنى ١٢
٣ ـ لجان عليا مشتركة ١٨
٤ ـ اتفاقيات تعاون فنى بين جهات مختلفة ٣٠ (غرف مشتركة، مراكز تنمية صادرات، معارض، جمعيات سيدات ورجال اعمال ...)

هذا وقد برزت فى الاونة الاخيرة اهمية إعادة النظر فى اتفاقيات التجارة المبرمة بين مصر والدول الافريقية، حيث تم تجديد اتفاقيات التجارة مع كل من اوغندا وزامبيا وتنزانيا وكوت ديفوار، وجارى التباحث مع نيجيريا وجنوب افريقيا وبتسوانا فى هذا الخصوص، وهذه الدول هى جزء من مجموعة من الدول الافريقية المختارة التى ترى الاعتبارات السياسية والاقتصادية ضرورة إعطاء العلاقات معها اولوية اولى. هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الفنية الاخرى التى يجرى الآن التباحث بشأنها مع عدد من الدول الافريقية، مثل اتفاقيات تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبى...

الموقف العام للتبادل التجارى بين مصر وافريقيا:

يوضح البيان التالى تطور التبادل التجارى بين مصر وافريقيا خلال حقبة الثمانينات والنصف الاول من التسعينات، مقوماً بالمليون جنيه مصرى، وفقاً للاحصاءات المصرية :

السنة	صادرات مصرية	نسبة التغير (٪)	واردات مصرية	نسبة التغير (٪)	حجم التجارة	نسبة التغير (٪)	الميزان التجارى
١٩٨٠	٢	-	٢١,٦	-	٢٣,٦	-	١٩,٦-
١٩٨٥	٠,٦	٧٠٪-	٢١,٨	٠,٩٪+	٢٢,٤	٥,١٪-	٢١,٢-
١٩٩٠	٥,٦	٨٣٣٪+	١٦٤,٥	٦٥٥٪+	١٧٠,١	٦٥٩٪-	١٥٨,٩-
١٩٩٣	٤٨,١	٧٥٨٪+	٤٢٧,٩	٥١٪+	٢٩٧	٧٤,٦٪-	٣٠٠,٨-
١٩٩٤	٩٠,٩	٨٩٪+	٣٢٠,٦	٤٩٪+	٤١١,٥	٣٨,٦٪+	٢٢٩,٧-
١٩٩٥	٩٢,٢	١,٤٪+	٥٤٧,٤	٧١٪+	٦٣٩,٦	٥٥,٤٪+	٤٥٥,٣-
١٩٩٦	١٦١,٤	٧٥٪+	٥٢٣,٥	٤,٤٪+	٦٨٤,٩	٧,١٪+	٣٦٢,٥-

المصدر : نقطة التجارة الدولية.

هذا، ومن اهم الملاحظات على حركة التبادل التجارى بين مصر وافريقيا، هى تزايد حجم الواردات المصرية بصورة ملحوظة اعتبارا من النصف الثانى من عقد الثمانينات، ويعود ذلك إلى زيادة واردات

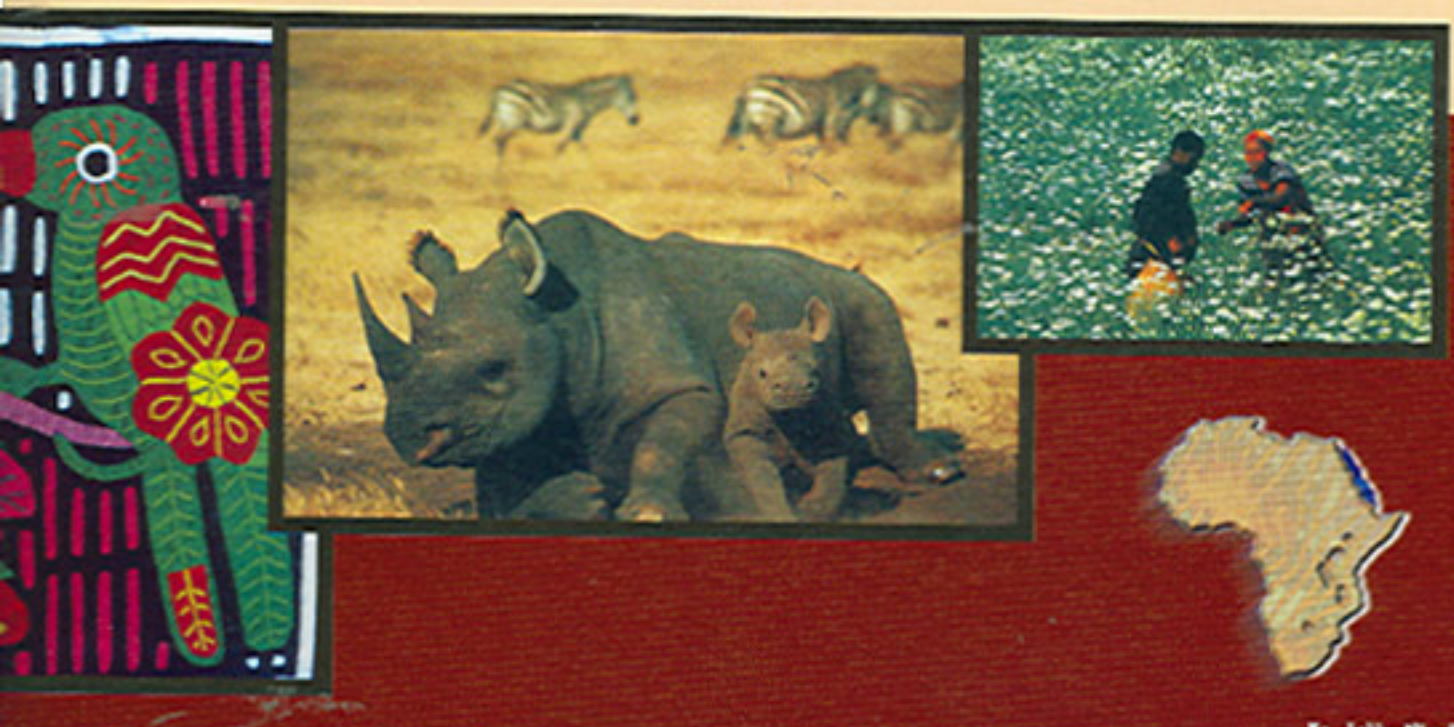

من المواد الخام مثل الأخشاب والتبغ وجوز الهند وأيضاً الشاى والبن والكاكاو.

أما بالنسبة للصادرات المصرية، فعلى الرغم من الزيادة السنوية الملحوظة فيها، حتى وصلت لرقم ١٦١,٤ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٩٦، إلا أنها مازالت دون المستوى ولا تعكس الإمكانيات الحقيقية للقدرة التنافسية المصرية فى هذا المجال. ومن أهم السلع المصرية التى تم تصديرها لأفريقيا تأتى منتجات الألومنيوم، والأدوية، والمنتجات البترولية، والكيماويات، والسلع الهندسية، والمفروشات والملابس، والأجهزة المنزلية . ومن المتوقع أن تشهد الصادرات المصرية نمواً ملحوظاً خلال الفترة القليلة القادمة بالنسبة للسلع التالية : الأحذية والمنتجات الجلدية، السجاد والموكيت، السيراميك، المنتجات الغذائية، الأثاث وخصوصاً المكتبى، الأسمدة، المبيدات الحشرية. ومن الدول الأفريقية التى أمكن تنمية صادراتنا إليها بصورة ملحوظة خلال النصف الأول من التسعينات هى : جنوب أفريقيا، غانا، كوت ديفوار، أثيوبيا، نيجيريا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، والسنغال.

وفيما يختص بالصادرات المصرية من الخدمات مثل المقولات، فهى تجربة حديثة بدأت منذ أول التسعينات، ونجحت نسبياً فى أثيوبيا ونيجيريا وأوغندا وكينيا ورواندا، ويتم الآن استكشاف سوقى الكوت ديفوار وزامبيا . ومن المتوقع أن يشهد هذا النشاط نمواً مضطردا خلال الفترة القادمة.

وعند تحليل موقف التبادل التجارى بين مصر وأفريقيا بصفة عامة، لابد من الأخذ فى الاعتبار أن تزايد العجز التجارى المصرى لا يرجع فى حد ذاته إلى تضاؤل معدل النمو السنوى فى صادراتنا، وإنما يرجع بالدرجة الأولى، إلى التزايد السريع فى معدلات نمو وارداتنا من الدول الأفريقية بسبب تزايد احتياجات التنمية الصناعية بمصر للمواد الخام التى يمكن الحصول عليها بأسعار أقل من أفريقيا عن الأسعار السائدة بأماكن أخرى.

آليات التحرك المصرى فى أفريقيا :

١ - ضرورة التوجه السياسى للدولة (وهو موجود الآن).

٢ - تنشيط عمل اللجان التجارية (ويتم ذلك الآن أيضاً).

٣ - ضرورة دعم الدولة للقطاع الخاص للعمل فى مجال النقل البحرى بالقارة، خاصة فى مراحل التشغيل الأولى، وذلك حتى تتمكن من العمل بصفة منتظمة بين مصر والدول الأفريقية، وهناك دراسات جادة تتم فى هذا الصدد من قبل شركة "ايجيترانس" Egytrans، والشركة المصرية العامة لأعمال النقل البحرى "مارترانس" "Martrans"، لتشغيل خطوط ملاحية عبر القارة .

٤ - إنشاء مراكز ونقاط ارتكاز فى بعض الدول الأفريقية ذات الموقع الجغرافى المتميز، وذلك للانطلاق إلى داخل القارة، ففى الجنوب، يمكن اختيار أحد المواقع المنخفضة التكلفة مثل بتسوانا أو ناميبيا، وفى الشرق يمكن أن تكون كينيا هى نقطة الانطلاق، أما فى الغرب، فستكنو كوت ديفوار هى النقطة المناسبة.

٥ - تكثيف الزيارات والبعثات الترويجية للدول الأفريقية مع الاعداد الجيد لها.

٦ - تبادل الزيارات على المستوى الرسمى، وعلى مستوى رجال الأعمال (وهو ما يحدث الآن).

٧ - الاستفادة من تواجد فروع شركة النصر للتصدير والاستيراد فى الدول الأفريقية، وذلك لإقامة مناطق تخزين للسلع المصرية حتى يمكن الاعتماد على البضاعة الحاضرة فى التعامل مع هذه الأسواق، وضرورة التنسيق بين المكاتب التجارية وفروع الشركة فى القارة.

٨ - تشجيع شركة ضمان الصادرات على توسيع نشاطها فى مختلف الدول الأفريقية.

٩ - بحث إمكانية تخفيض نولون الشحن الجوى للبضائع من خلال الشركة الوطنية للطيران (مصر للطيران).

١٠ - توثيق العلاقات بين البنوك المصرية وبنك النصر للتصدير والاستيراد من المصدر المصرى لتمكين منتجاته من الدخول إلى الأسواق الأفريقية، أو تقسيطها وفقاً لحجم الصفقات.

١١ - بحث إمكانية تخفيض المصاريف التى تحصلها شركة النصر للتصدير والاستيراد من المصدر المصرى لتمكين منتجاته من الدخول إلى الأسواق الأفريقية، أو تقسيطها وفقاً لحجم الصفقات.

١٢ ـ بحث عقد اتفاقات للتبادل الحر بين مصر وبعض الدول الافريقية، وخاصة جنوب افريقيا على غرار ما يتم الآن مع الدول العربية.

١٣ ـ دراسة إمكانية ربط الواردات المصرية المتعاقدة من دول القارة بتصدير سلع مصرية.

١٤ ـ دراسة إمكانية تصدير سلع ليست في صورتها النهائية، للتغلب على مشكلة اختلاف أذواق المستهلكين الافارقة (مثل الأثاث الذي يمكن تصديره في شكل قطع أو غيرها).

١٥ ـ تدعيم تجارة الخدمات، وبصفة خاصة قطاع المقاولات، ودعم شركات المقاولات المصرية لتعزيز نشاطها في الدول الافريقية، وإقامة مراكز تمثيل لهذه الشركات المصرية في الدول الافريقية (وهو ما يحدث الآن بالنسبة لشركة المقاولون العرب).

١٦ ـ دراسة اقتراح بان تستفيد مصر من المساعدات التي تقدمها الدول الاوربية إلى الدول الافريقية، حيث يمكن تقديم تلك المساعدات في صورة سلع مصرية والتي ستكون اقل سعراً من مثيلاتها من مصادر اخرى، وبالتالي ستحصل الدول المتلقية للمساعدات على كمية اكبر منها، ويمكن ان تستورد مصر في المقابل سلعاً من الدول المقدمة لهذه المساعدات.

١٧ ـ تشجيع قيام مشروعات مشتركة تعتمد على استغلال المواد الخام العديدة المتوافرة لدى الدول الافريقية، والتي تقوم مصر باستيراد كميات كبيرة منها، مثل مشروعات تصنيع الأخشاب والجلود والزيوت وجوز الهند والتبغ.

١٨ ـ دراسة إمكانية الاستفادة من تواجد بنك القاهرة الدولي في كمبالا، سواء لتمويل عمليات التجارة الخارجية، او تمويل إقامة مشروعات استثمارية، ومحاولة ايجاد علاقة بين البنك وبين شركة ضمان الصادرات، باعتبار ان البنك مصري ويساعد في تغطية العمليات التجارية.

١٩ ـ تعميق التعاون العربي الافريقي من خلال صناديق الائتمان العربية، حيث يمكن لمصر بحث إمكانية الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة لإقامة المشروعات الاستثمارية في بعض الدول الافريقية الجاذبة للاستثمارات، وعلى راسها بتسوانا وناميبيا وليسوتو.

٢٠ ـ تنسيق التعاون مع لجنة رجال الاعمال الافارقة من خلال بنك التنمية الافريقي وغيره من المؤسسات المالية الافريقية للحصول على المساعدات اللازمة للاستثمار وإقامة مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الزراعية في دول افريقيا مع بحث إمكانية منح شركات المقاولات والاستثمارات الافريقية الأولوية في إقامة مثل هذه المشروعات.

٢١ ـ العمل على تعظيم الاستفادة من انضمامنا إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا "كوميسا" Common Market for East-ern & Southern Africa "COMESA" حيث ستستفيد صادراتنا من الاعفاءات الجمركية المتاحة عند دخولها إلى اسواق الدول الأعضاء بها (١٩ دولة الآن).

٢٢ ـ توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول اعضاء تجمع تنمية الجنوب الافريقي "سادك" Southern African Development Community "SADC" (اربعة عشر دولة)، وقد حدث فعلاً ان قام السيد الدكتور / كاثيرى امبيوندى، سكرتيرها العام Dr. Kaire Mbuende، بزيارة للقاهرة خلال الفترة من ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩٨، لبحث مجالات التعاون الممكنة بين مصر والدول اعضاء التجمع، بدعوة من السيد/ عمرو موسى، وزير الخارجية، وقد قابل العديد من المسئولين المصريين، وعلى راسهم وزراء الزراعة والخارجية والتجارة والصحة والنقل والمواصلات.

٢٣ ـ تنسيق التعاون فيما بين اتحادات الغرف التجارية بالدول الافريقية.

٢٤ ـ تنسيق التعاون فيما بين اتحادات الصناعات بالدول الافريقية.

٢٥ ـ تنسيق التعاون فيما بين مراكز تنمية الصادرات بالدول الافريقية.

٢٦ ـ تنسيق التعاون فيما بين هيئات المعارض بالبلاد الافريقية.

٢٧ ـ تنسيق التعاون فيما بين جمعيات رجال الأعمال بالدول الافريقية.

٢٨ ـ تنسيق التعاون فيما بين جمعيات سيدات الأعمال بالدول الافريقية (على غرار بروتوكول التعاون الموقع بين جمعيتي سيدات الأعمال المصرية والأثيوبية بالقاهرة بتاريخ الأحد ١٥ مارس ١٩٩٨).

٢٩ ـ توثيق التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المساعدات التي يقدمها لصغار المنتجين لإنتاج سلع تصلح للتصدير إلى السوق الأفريقية وتشجيع الاستثمار المصرى فى أفريقيا، بما يعود بالنفع على الجانب الأفريقى من خلال خلق فرص عمل، وعلى الجانب المصرى نتيجة التحويلات النقدية الناتجة من ارباح هذه المشروعات.

٣٠ ـ تشجيع الشركات المصرية على إقامة معارض للمنتجات المصرية بالدول الأفريقية، على غرار ذلك المعرض الذى تم اقامته بباكو عاصمة ساحل العاج خلال الفترة من ٢٣ ـ ٢٩ فبراير ١٩٩٨ ، والذى اشتركت فيه ٩٣ شركة مصرية.

٣١ ـ وكذا تشجيع الشركات المصرية على الاشتراك فى المعارض الدولية التى تقام بالدول الأفريقية (تقوم الإدارة الآن بإعداد موسوعة تضم كافة المعارض الدولية العامة والمتخصصة التى تقام فى أفريقيا، وتضم تلك الموسوعة أسماء هذه المعارض ومواعيد إقامتها، وعناوين هيئات المعارض التى تقيمها، وأنواع المعروضات التى يتم عرضها فيها، وأسماء شركات الشحن والتفريغ والتخليص بالدول الأفريقية المختلفة، والضرائب الجمركية والرسوم التى يتم فرضها على المنتجات التى يتم عرضها بتلك المعارض وتلك التى يتم بيعها اثناء العرض، وعناوين الجهات والشركات المتعاملة بالمنتجات التى يتم عرضها).

٣٢ ـ إنشاء مراكز تجارية فى دول محورية ينبثق عنها معارض متنقلة إلى دول الجوار لتخفيض تكلفة احضار منتجات من مصر لعرضها فى معارض دولية بدول مجاورة، كما يمكن انتقال الشخص المسئول عن هذا المركز التجارى المقترح للإشراف على الجناح المصرى بهذه المعارض نظراً لسابق خبرته بالمنطقة واسواقها، وعدم تواجد مكاتب تجارية لنا فى بعض هذه الدول. هذا فضلاً عن تلافى تكلفة ارسال مندوبى الشركات المصرية المنتجة للمنتجات المعروضة. ويمكن فى هذا الصدد، إنشاء مركز تجارى دائم فى زيمبابوى للتواجد بمنطقة الجنوب الأفريقى، حيث أنها دولة لديها قدر من التطور الاقتصادى وعضو بتجمع "السادك" SADC ولصيقة بالدول الأخرى الأعضاء به مثل جنوب أفريقيا وزامبيا.

٣٣ ـ إنشاء مراكز تجميع لبعض الصناعات الخفيفة مثل الأجهزة المنزلية (مكيفات، ثلاجات فريزيرات، بوتاجازات...الخ) ببعض دول الكوميسا مثل أنجولا، خاصة وان بها قوة شرائية معقولة (١١ مليون نسمة)، فضلاً عن أنها من الدول البترولية الأعضاء بالأوبك، كما أنها تصدر الماس الخام.

٣٤ ـ إنشاء مراكز تجميع متكاملة يتم فيها الاستعانة بالمواد الخام المتاحة ببعض الدول الأفريقية، وبحيث تناسب الذوق والاحتياجات الأفريقية لخلق طلب عليها مثل المنتجات الجلدية والأحذية والأثاث، وذلك بالدول ذات الاستقرار النسبى مثل أوغندا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وجنوب أفريقيا والسنغال وكوت ديفوار ونيجيريا ويمكن أن تكون هذه المراكز موزعة على دول أفريقية متجاورة، وبحيث تكون تكاملية يمكن نقل احدها إلى دولة أخرى مجاورة فى حالة حدوث فوضى سياسية أو حروب أهلية أو انقلاب عسكرى.

٣٥ ـ الدخول فى مشروعات استثمارية مشتركة مع دول ثالثة تكون متقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً (مثل الدول الأوربية) لانتاج منتجات عالية الجودة والتقنية عليها طلب داخل الدول الأفريقية، وذلك لمواجهة منافسة المنتجات الواردة من دول اجنبية.

٣٦ ـ إنشاء شركات تسويق مشتركة تتولى تسويق المنتجات المصرية بالأسواق الأفريقية.

وهكذا، فقد حاولت قدر جهدى ابراز الدور الذى قامت وتقوم به الحكومة لدعم التواجد المصرى بالسوق الأفريقية، ويبقى الآن اقتناع مجتمع الأعمال فى مصر بالخوض فى هذه التجربة التى نرجو جميعاً أن تظل بالنجاح، وتكون فاتحة خير لدفع عجلة التنمية وخلق فرص عمل للشباب المصرى، وندعو الله أن يحمى مصرنا العزيزة من كل سوء.

مدير الإدارة الأفريقية
وزير مفوض تجارى
طارق عبد الحميد على عباس

أعضاء مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين

د. عبد المنعم سعودى
دكتوراه فى العلوم الزراعية.
رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية.
عضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى مدينة ٦ أكتوبر.
رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية لصناعة السيارات.
رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية الرومانية.
رئيس إدارة رابطة مصنعى السيارات.
رئيس مجموعة شركات سوزوكى إيجيبت ونيسان مصر مودرن موتورز.
عضو الصندوق الاجتماعى للتنمية.
عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.
عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين.
مؤسس وعضو مجلس إدارة البنك الوطنى المصرى.

رضا الله محمد حلمى
زمالة أعالى البحار عام ١٩٥٩.
زمالة السفن ركاب - بضائع عامة - حاويات - ناقلات بترول.
رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمصنع الغير منسوجات.
عضو مجلس ادارة شركة ناكى فابتا.
عضو مجلس إدارة شركة مصانع ناكى.
عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتسويق.
عضو مجلس إدارة الشركة المشتركة للنقل مصر - روسيا - أوكرانيا.
رئيس الغرفة التجارية بالشرقية.
عضو هيئة مكتب اتحاد الغرف التجارية وامين الصندوق.
نائب رئيس غرفة صناعة الأخشاب باتحاد الصناعات المصرية.
رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان.
عضو جمعية رجال الأعمال المصريين.

محمد عبد الفتاح المصرى
بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة مايو ١٩٦٨.
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة بورسعيد للمنظفات والصناعات الكيماوية.
عضو مجلس إدارة شركة بورسعيد للاستثمار والتنمية الصناعية.
رئيس اللجنة الإقتصادية بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة بورسعيد حتى عام ١٩٩٣.
رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية ببورسعيد لدورة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠.
سكرتير عام للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠.
ممثل الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بالغرفة العربية السويسرية بجنيف.
عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين.

شفيق البغدادى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة فريتن فود.
العضو المنتدب للشركة ٦ اكتوبر للتنمية والاستثمار.
عضو مجلس إدارة وأمين الصندوق بالشعبة العامة للمستثمرين.
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المستثمرين بمدينة ٦ أكتوبر.
عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية.
عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى.
عضو امانة النشاط التجارى والصناعى بالحزب.
عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بالجيزة.

محمد حلمى ابو عيطه
رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مصر الحجاز.
النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الكيماويات.
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان.
عضو مجلس امناء مدينة العاشر من رمضان.
رئيس اللجنة الإقتصادية بمجلس الأمناء بالعاشر من رمضان.
اتحاد المستثمرين العرب.

محمود عادل فؤاد عزمى
بكالوريوس علوم جامعة الإسكندرية.
تاريخ الميلاد: ٢٠ مارس.
- مركز التنشيط المصرى مدير عام.
الوظائف الحالية:
- شركة اكتوبر فارما للصناعات الدوائية رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- شركة الدهانات الحديثة والكيماويات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- شركة مصر للمنتجات العطرية رئيس مجلس إدارة.
عضو فى:
- مجلس إدارة شركة مترو - مصر.
- مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين - الاتحاد العام للغرف التجارية.

لواء متقاعد/ محيى مصطفى شورية
بكالوريوس علوم عسكرية ودراسات عليا.
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة المصرية للاستثمار والتنمية.
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة الألبان المصرية السعودية.
رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للاستثمار والتنمية بالغاط وسيناء (مستثمرى الغاط وسيناء).

المستشار نبيل زكى
ليسانس حقوق جامعة الإسكندرية ١٩٥٦.
عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين.
عضو مجلس إدارة شركة ٦ اكتوبر للطاقة والتسويق.
عضو مجلس إدارة شركة طابا جولف كورس.
عمل بالمستشارية القانونية برئاسة الجمهورية فى الفترة من يونيو ١٩٦٢ حتى سبتمبر ١٩٨١.

المهندس لويس بشارة
بكالوريوس علوم قسم الكيمياء العام ١٩٥٩.
عمل بشركات خاصة بالصباغة والطباعة.
انشأ عدة مصانع للطباعة وصباغة المنسوجات.
انشأ شركة لصباغة المنسوجات الحائرة بالعاشر من رمضان عام ١٩٨٣.
انشأ شركة مارى لوى لصناعة الملابس والصباغة والتجهيز عام ١٩٨٨.
انشأ شركتي بشارة للأزياء ولاكسواك والمدن الحائرة.
انشأ شركة B.T.M في الدانمرك عام ١٩٩٦.
عضو المجلس الأعلى للتصدير.
عضو مفاوض بالشراكة المصرية الأوروبية.
عضو جمعية رجال الأعمال.
عضو بالجمعية العمومية لشركة القابضة للغزل والنسيج.
عضو مجلس إدارة غرفة الغزل والنسيج.
عضو المجالس القومية المتخصصة.

عادل العربي
ليسانس حقوق عام ١٩٦٠.
رئيس مجلس إدارة ومؤسس السويس الدولية للملابس.
رئيس مجلس إدارة ومالك مجموعة شركات سنجوان.
رئيس مجلس إدارة ومالك المستثمرون العرب.
عضو مجلس إدارة ومؤسس مالتي فارما للأدوية والكيماويات.
عضو مجلس إدارة ومؤسس ملابس السويس.
مؤسس شركات : العربية للبورسلين، العربية للمنظفات، بورسعيد للاستثمار والتنمية الصناعية، الصرافة الحديثة، المصرية للتجارة والتسويق، بورسعيد للتنمية الزراعية، العاشر للتنمية والإستثمار.
عضو الجمعية المصرية لمصدري الملابس الجاهزة.
عضو جمعية رجال الأعمال المصرية.

نادر محمد درويش
بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة عام ١٩٧٣.
محاسب بمكتب المحاسب القانوني رائف نصار.
محاسب بشركة الشعير والمحاصيل الشعبية.
مستشار مالي لشركة حمدي وشركاه «وكلاء شركات بترول عالمية».
عضو الجمعية العامة لشركة إجيكو للمقاولات.
عضو الجمعية العامة لشركة القاهرة للمباني والمخازن.
رئيساً للقطاعات المالية والإدارية والقانونية لشركة روستيكو للأثاث.

محمد فرج عامر
١٩٥١ . ٣ . ١٦
بكالوريوس هندسة ١٩٧٣ . جامعة الإسكندرية . تخصص ميكانيكا قوى.
. حاصل على دبلوم صناعات الغذاء المجمدة. DUNDY .Univ. UK.
. حاصل على دبلوم تصنيع الغذاء من DAVIS Univ. ,USA.
. رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرين مدينة برج العرب الجديدة.
. عضو الوفد الرسمي المصري في مؤتمر القاهرة الاقتصادي.
. رئيس مجلس إدارة الهيئة العليا لسباق الخيل.
. رئيس مجلس إدارة نادي اصحاب الجياد بالإسكندرية.
. رئيس مجلس إدارة فسوح الله جروب.

صلاح الدين محمد حسين
مجموعة شركات حجازي
تاريخ الميلاد ١٩٣٩/١١/١
بكالوريوس إدارة أعمال سنة ١٩٦٠.
دراسات أخرى : مناصب التفاوض في العقود الدولية عقدا
إدارة نظم المعلومات . سياسات وبرامج الجامعة الأمريكية
التسويق . أساليب وسياسات الإستيراد
عمليات التجارة الدولية . أساليب برنامج كوبراد
التحليل المالي . التحليل المالي البنوار والقروض
في المجال الإقتصادي : عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين .
ونائب رئيس الشعبة السابق ومقرر لجنة وزارة الإقتصاد .
عضو اتحاد النشاط التجاري والصناعي بالحزب الوطني .

مهندس سليمان محمد سليمان
مؤسس ونائب رئيس الجمعية المصرية الإسترالية
مؤسس جمعية مستثمري مدينة السادات ورئيسها السابق وعضو مجلس إدارتها الحالي
احد مؤسسي الشعبة العامة للمستثمرين وعضو لجنة مكتبها وسجلس إدارتها
عضو لجنة التنمية البشرية بالحزب الوطني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المتحدة للصناعات الهندسية
عضو اتحاد المصريين بالخارج
احد مؤسسي شركة المصريين بالخارج

مهندس خالد حمزة
بكالوريوس هندسة ميكانيكية (إنتاج) جامعة القاهرة عام ١٩٦٥ .
دبلوم دراسات عليا في نظم مراقبة الجودة الصناعية . ويترداد . هولندا عام ١٩٧٠ .
ماجستير إدارة الأعمال . الجامعة الأمريكية بالقاهرة . ١٩٧٣ .
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة سيتوباك لصناعات التغليف
المدير والشريك المتضامن لشركة الخدمات الهندسية والتجارية للاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية
رئيس مجلس الإدارة للشركة العربية للبورسلين بالعاشر من رمضان.
عضو جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة الإستيراد بها.
عضو الغرفة التجارية المصرية الألمانية.
رئيس نادي روتاري غرب القاهرة عام ٩٦ / ١٩٩٧

خليل محيي الدين قنديل
بكالوريوس هندسة إنتاج . الجامعة الأمريكية.
المدير التنفيذي لمجموعة مصانع محي الدين قنديل .
قنديل ستيل
مجمع الصلب المصرية الإيطالية حاليا
إخوان قنديل

البيئة والإنسان

إلى متى يظل مصير البيئة مهدداً بالاختناق؟ ! النيل فاض به الكيل.... هل من مغيث؟! هل بإمكان الوزيرة حق إغلاق المصانع المخالفة التى يعمل بها ٢,٥ مليون عامل اجورهم ١٠ مليارات جنيه؟ التلوث البيئى يحول ذكور السمك إلى إناث ويؤثر على قدرة الرجال والنساء على الإنجاب!!

هذه الاستفسارات والحقائق هى لسان حال أصحاب المصانع والشركات الصناعية والإنسان المهدد بخطر التلوث واضراره ولا سيما بدء التنفيذ الفعلى لقانون البيئة الجديد على المنشآت الملوثة فى مصر والتى يصل عددها إلى ٢٣ الف منشأة صناعية تصل قيمة استثماراتها إلى ٧٩ مليار جنيه وتصل قيمة إنتاجها إلى ٨٩ مليار جنيه.

المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية يرى ان إغلاق المصانع أمر مستحيل لانها تحتاج إلى ١٤ مليار جنيه للمعالجة البيئية المتكاملة.

والسيدة نادية مكرم عبيد وزيرة شئون البيئة تؤكد على ان هناك منشآت جادة انتهت بتوفيق أوضاعها من التخلص من مخلفاتها الملوثة منذ صدور القانون والفترة الانتقالية الممنوحة وإن كانت نسبة هذه المنشآت لم تتعد ٥٪ حتى الآن من بين الـ ١٠٠٠ منشأة الأكثر تلويثاً.

وفى هذا يقول رئيس الهيئة العامة للتصنيع : إن عملية توفيق الأوضاع البيئية سوف تعنى لعدد من المنشآت الصناعية عدم الاستمرار فى النشاط الإنتاجى لأن تكلفة تنفيذ مشروعات المعالجة سوف تكون اكثر من القيمة الحالية لمعداتها وأصولها.

ويؤكد الكيميائى عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ان مشكلة توفيق الأوضاع بيئياً تنحصر اساساً فى عدم وفرة الاستثمارات وعلى سبيل المثال انفقت شركة الحديد والصلب ٢٨ مليون جنيه لمواجهة تلوث المياه المنصرفة على المجارى المائية وتحتاج إلى حوالى ٢٠٢ مليون جنيه للقضاء على كل مصادر التلوث المنبعثة وعلى هذا لا يعقل إغلاق مصانع الحديد والصلب التى تضم ٢٣ الف عامل فضلاً عن إنتاجها الذى يعتمد عليه العشرات من الشركات .

مصير المخالفين :

ويسؤال د./ أحمد حمزة كبير مستشارى مشروع التحكم فى التلوث الصناعى بجهاز شئون البيئة عن مدى التزام المنشآت يقول :

قام خبراء الجهاز بحوالى ٥٠٠ زيارة ميدانية إلى كل المنشآت ولا زال هناك منشآت مخالفة لقانون البيئة منها شركات الغزل والنسيج وعددها ٣٠ شركة منها ٢٦ شركة تعانى من الخسارة فى اوضاعها المالية ايضاً الشركات الصغيرة النمطية فى القاهرة والإسكندرية والوجه البحرى وعلى سبيل المثال يوجد فى مدينة المحلة الكبرى اكثر من ٤٠٠ مصبغة و ٣٢٠ مدبغة فى منطقة مصر القديمة. ولقد قامت شركات الغزل والنسيج بتقديم طلبات لمد المهلة واعددنا دراسات وتقارير عن اوضاع هذه الشركات بيئياً لعرضها على مجلس الوزراء اما بالنسبة للمدابغ فسيتم نقلها إلى مدينة بدر بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه.

ورغم مشاكل عدم توافر الاستثمارات فهناك العديد من الشركات التى خطت خطوات جادة لتوفيق اوضاعها والقربت من استكمال مشروعاتها البيئية مثل مصر للالومنيوم والإسكندرية الوطنية للحديد والصلب والنصر للأسمدة والصناعات الكيماوية ومصر للكيماويات بالإسكندرية وحلوان للغزل والنسيج وغيرها.

ما بعد القانون :

قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لبحث مشكلات حماية البيئة برئاسة الدكتور وزير التنمية الريفية وعضوية كل من وزراء السياحة والإسكان والدولة للإنتاج الحربى والصناعة والصحة والسكان والتعليم وشئون البيئة، ايضاً دراسة التقارير والاقتراحات

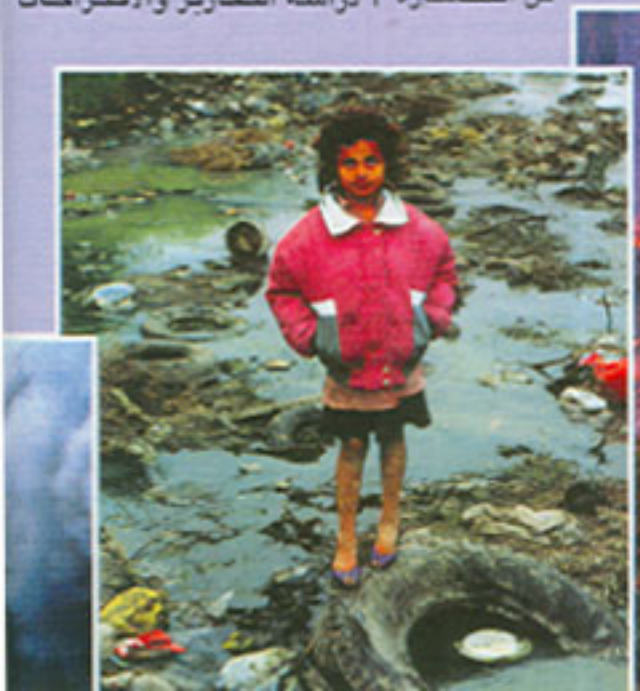

والمشروعات التى تستهدف حماية البيئة والارتقاء بصحة المواطنين ورفعها شهرياً إلى مجلس الوزراء. ويسؤال د. حمدى فوزى رئيس قطاع الإدارة البيئية بجهاز شئون البيئة عن كيفية التعامل مع المنشآت الجديدة يقول :

قانون البيئة عالج هذه القضية وذلك من خلال مطالبة المنشآت الجديدة بإجراء ما يسمى بتقييم التأثير البيئى للمنشآت قبل البدء فى إقامتها ويخضع التقييم لنوعية النشاط الذى تمارسه المنشأة .

آثار التلوث .... مدمرة

كشفت هيئة البيئة فى المملكة المتحدة فى يناير ١٩٩٨ عن آثار التلوث المدمرة وذلك عن طريق دراسة علمية أعدها فريق من العلماء الأمريكيين والإيطاليين والكنديين حذرت من تدمير هذه الملوثات كل شخص على وجه الأرض. والأضرار بالجهاز العصبى والنمو الجنسى للإنسان أيضاً لها علاقة بانخفاض معدلات الخصوبة كما كشفت دراسات متعددة عن هبوط عدد بذور الإخصاب لدى الرجال بمعدل ٢٪ سنوياً وأكدت دراسات أخرى ضعف حيوية هذه البذور.

وقام فريق من جامعة برونيل بفحص ٢٠٠٠ سمكة تم الحصول عليها من ١٨ موقعاً مختلفاً فى بريطانيا وايرلندا أن جنس ٦٠٪ من ذكور أسماك الروش فى مجرى الأنهار، بعد مواقع تصريف المخلفات الصناعية قد تعرض لتحولات جنسية حادة بينما قلت نسبة الذكور المعرضة لهذه التحولات قبل مواقع التصريف إلى ٢٥٪ فقط ولقد عكف الدارسون على عدد من الكيماويات الشبيهة بالهرمونات التى تشوش العملية المتناغمة لنمو الأجنة والأطفال.

وفى فبراير ١٩٩٦ أعلن الباحثون عن اكتشافهم تدهور عدد الحيوانات المنوية بالنسبة نفسها فى دراسة أجريت على ٦٠٠ رجل اسكتلندى.

ولا تقف المشكلة عند القلة النسبية فى عدد الحيوانات المنوية فقط بل إلى تراجع قدرتها على الحركة وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المصابين بالعيوب فى الأجهزة التناسلية.

ممدوح الولى

البورصة فى ربع عام

تراجع قيمة التعامل وانخفاض الثقة فى أسهم الخصخصة:

وتلاعب شركات إدارة السجلات أبرز المشاكل الحالية.

اختلفت الصورة بنهاية الربع الأول من العام الحالى داخل سوق الأوراق المالية لزيادة عوامل التفاؤل بتحسن الأسعار بالسوق خاصة على الأجل المتوسط وتغيرت جزئيا الصورة القاتمة التى سادت فى بداية العام وسط التراجع الشامل للأسعار . وشهد الربع الأول معدلات بطيئة لطرح أسهم الخصخصة رغم التصريحات الحكومية المتكررة عن طروحات عديدة بمعدل شركة كل أسبوع.

للمرة الأولى شركتان لتقييم وتحليل الأوراق المالية

وخلال الربع الأول من العام الحالى انكمشت قيمة التعامل بالبورصة سواء فى السوقين الرسمية وغير الرسمية نتيجة حالة الإحباط التى عاشها كثير من المتعاملين بسبب استمرار انخفاض الأسعار رغم وصول العديد من الأسهم إلى قيم سعرية جعلتها جاذبة للتعامل . إلا أن حالة الإحباط قللت من وجود طلب عليها بل واستمر بعضها فى التراجع. خاصة أسهم قطاع المطاحن مع تردد أقاويل عن تأثرها بمنافسة القطاع الخاص وتراجع أسهم البنوك بعد صدور تعديل ضريبى بشأن الضريبة على أرباحها إلا أن صورة الأسعار تحسنت خلال الأسابيع الأخيرة من مارس.

وفى شهرى يناير وفبراير بلغت قيمة التعامل بالسوق الرسمية ٢,٦ مليار جنيه مقابل ٣,٩ مليار بنفس الشهرين من العام الماضى ونفس الأمر لعدد الأوراق المالية المتداولة. وعدد الصفقات كذلك خلال الأسابيع الأربعة الأولى من مارس كان هناك نقص لقيمة التعامل لتصل ١,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٣ مليار خلال نفس الأسابيع فى مارس من العام الماضى.

الثقة محدودة بمؤشر الأسعار:

وأدى تحسن الأسعار خلال مارس إلى نمو مؤشر الأسعار خلال الربع الأول حتى الأسبوع الرابع من مارس بنسبة ٧ ٪ بعد أن كان اتجاهه سالبا قبل ذلك ويتحفظ كثير من الخبراء على اتخاذ مؤشر هيئة سوق المال حكما على الاتجاه الحقيقى للأسهم النشطة التى يتعامل فيها الجمهور حيث أن مؤشر الهيئة يضم كافة الشركات بالسوق ولأن كثير من الارتفاعات تتم لشركات معلنة محدودة التعامل فإن المؤشر يرتفع رغم انخفاض الأسهم النشطة التى يتعامل فيها الجمهور.

مما دعا الهيئة للإعداد لإصدار مؤشر خاص لأسعار الأسهم النشطة وحدها ويؤكد ذلك أن مؤشر مؤسسة التمويل الدولية للاستثمار انخفض خلال نفس الفترة التى ارتفع فيها مؤشر هيئة سوق المال بتراجع ٢ ٪ كما تراجع مؤشر هيئة التمويل الدولية العالمى خلال نفس الفترة بنسبة ٣,٦ ٪.

تراجع أسعار أسهم الخصخصة:

وكان برنامج الخصخصة خلال الربع الأول بطيئا ومحدود الطرح سواء للجمهور بالبورصة أو للمستثمرين الرئيسيين وإذا كان مبرر وزارة قطاع الأعمال بأن ذلك يعود إلى فترة أعياد الميلاد فى يناير ثم عيد الفطر بعد ذلك إلا أن الفترة التالية للأعياد لم تشهد طروحات كثيرة رغم تهيئة عدد من الشركات للطرح والإعلان عن برنامج الربع الأول الذى يتضمنها.

وشهد العام الحالى ظاهرة لم تحدث من قبل خلال بيع أسهم مصر للألومنيوم ببيع السهم بسعر أقل من السعر المعلن عنه أولا البالغ ٧٥ جنيها وكان المتبع هو رفع هذا السعر عند التنفيذ بطريقة السعر الاستكشافى إلا أن انخفاض كمية الطلبات عن الكميات المعروضة للبيع دفع القائمين على البيع إلى تخفيض سعر البيع إلى ٧١,٢٥ جنيه وهو أمر يحدث للمرة الأولى وزاد المسألة تعقيدا أن سعر الأسهم انخفض بالبورصة عن سعر بيعه مما أيد اعتراضات الخبراء السابقة على السعر وأنه مغالى فيه

وصاحب ذلك انخفاض أسعار عدد من أسهم شركات قطاع الأعمال العام التى تم بيعها مؤخرا بالبورصة عن سعر بيعها للجمهور من قبل الشركات القابضة فسهم مطاحن الإسكندرية تم بيعه بسعر ٨٢,٥ جنيه وبلغ سعره ٦٤,٥ جنيه بالبورصة فى السادس والعشرين من مارس وبلغ سعر التوبارية للمكنة الزراعية ٢١,٨٠جنيه مقابل ٣٧ جنيها عند بيعه للجمهور.

هيئة الاتصالات ومفاجأة الجمهور:

وترتب على ذلك انخفاض ثقة الجمهور فى أسهم الخصخصة مما قلل من إقباله على شرائها واتجه الجمهور إلى سوق الإصدار حيث تمت تغطية أسهم شركة خدمات التليفون المحمول بما يجاوز الخمسين مرة قدر المعروض

للبيع مما أدى إلى التخصيص بنسبة ١,٧ ٪ وهو ما يشير إلى وجود أموال سائلة ضخمة لدى الجمهور يرغب فى استثمارها إذا توافرت الثقة إلا أن هيئة الاتصالات فاجأت الجميع بإعلان بالصحف يشير إلى وجود التزامات مالية على الشركة تبلغ ١,٧٥٥ مليار جنيه مما اوقع المساهمين فى بلبلة خاصة أن القائم بالترويج كان البنك الأهلى المصرى أكبر بنوك القطاع العام كذلك لم تتدخل هيئة سوق المال لإخماد البلبلة حيث كان من المفترض أن تتضمن نشرة الاكتتاب الإفصاح عن أية التزامات على الشركة كى يعرفها المستثمر قبل شرائه للسهم .

وهكذا وجد الجمهور الراغب فى التعامل فى البورصة نفسه محاصرا بين أسهم تقليدية بالبورصة تتراجع اسعارها وأسهم خصخصة مبالغ فى تقييمها مما يعرضهم لخسائر سريعة وسوق إصدار غير مؤمن وواضح الرؤية مع وجود قوى حكومية لها السطوة لا تستطيع هيئة سوق المال مراجعتها ويجد البنك المروج نفسه عاجزا عن اتخاذ أى موقف تجاهها.

انخفاض القيمة السوقية لوثائق بعض صناديق الاستثمار عن قيمتها الاسمية

تزايد الاسترداد بصناديق الاستثمار:

وانعكس واقع البورصة على صناديق الاستثمار التى بلغ عددها ١٨ صندوقا محليا بالإضافة إلى صندوق الاستثمار العالمى الذى أسسته بنوك القطاع العام وبعض شركات التامين وصندوق المعاشات إلى جانب صناديق استثمار أجنبية تستثمر فى الأوراق المالية المصرية ومع تراجع أسعار وثائق الصناديق زادت معدلات الاسترداد بالصناديق مما دفع مديرها إلى تسييل جانب من المحافظ لتدبير السيولة للدفع لطلبات الاسترداد.

وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى مزيد من العرض بالسوق وبالتالى مزيد من الانخفاض السعرى الذى زاد كذلك من مشاكل الصناديق وتدهور صورتها لدى الجمهور خاصة حين بلغ عدد الصناديق التى انخفضت قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية ستة صناديق فى إحدى الفترات رغم أن بعض تلك الصناديق لم يقم بالتوزيعات النصف السنوية له ومع ذلك لم يستطع العودة إلى القيمة الاسمية للوثيقة وزاد ذلك من حيرة صغار المستثمرين الذين يدخلون الصناديق اعتمادا على خبرة شركات الإدارة وعاد بعضهم إلى ودائع البنوك إيثاراً للسلامة بعد أن خسروا من أصل أموالهم فى عدد من الصناديق حديثة النشأة والتى كان الاكتتاب فى وثائق أحدها بالطوابير وبالواسطة.

ورغم ذلك فقد حدث انفراج لأسعار الأسهم بالبورصة غير معروفة أسبابه فالبعض يرجعه إلى ما يقوم به صندوق الاستثمار العالمى من عمليات شراء يحافظ بها على الأسعار والبعض يرجعها إلى حدوث نوع من التفاؤل دفع المتعاملين للشراء بعد أن اصبحت الأسعار جاذبة كذلك وجود طلب ممثل فى صناديق استثمار جديدة تعمل على تكوين محافظها من الأوراق المالية خاصة صندوق بنك مصر الدولى البالغ رأسماله ٢٥٠ مليون جنيه والقول بان الأجانب لن يخرجوا من البورصة والحديث عن تحسن بحدود فى معدلات السياحة.

٢٠٦ شركة للوساطة المالية منها ١٣٦ للسمسرة

كما شهدت السندات نوعا من الحيوية تمثلت فى تعداد أنواع السندات المتداولة حتى بلغ عددها ١٤ نوعا رغم تضاؤل قيمة معظمها وكانت غالبية التعاملات لسندات الخزانة ٢٠٠٠ والخزانة ٢٠٠٣ وأمريكان اكسبريس والبنك المصرى الأمريكى.

تحسن البنية الأساسية:

وشهدت البنية الأساسية للسوق تحسنا. فمجلس إدارة البورصة يجهز لإحداث تطوير وشراء برامج جديدة للتداول وتجديد مبنى البورصة وهناك دورات للعاملين بالسوق وللراغبين بالعمل فيه وعدد شركات الوساطة يتزايد إلى ٢٠٦ شركة بنهاية فبراير منها ١٣٦ شركة للسمسرة وللمرة الأولى تحصل شركة على ترخيص للقيام بنشاط تقييم وتصنيف الأوراق المالية وشركة أخرى للقيام بنشاط تقييم وتحليل الأوراق المالية كما بلغ عدد شركات السمسرة التى تمارس نشاط إدارة السجلات إلى جانب نشاط السمسرة ٤٥ شركة فى ظل الاتجاه لجعل الصلة مباشرة ما بين شركات السمسرة وشركة المقاصة والحفظ المركزى وفى الشكوى من تلاعب شركات إدارة السجلات لحسابها فيما لديها من أوراق حتى انها تضع معدلات نشاط غير واقعية.

وشهد الربع الأول تزايد حدة تأخر صرف كوبونات الأرباح لفترات وصلت إلى شهرين مع تبادل الاتهامات بين شركة الحفظ المركزى وشركات إدارة السجلات عن مسئولية التأخير وانتهى الربع الأول ولم يصرف الكثيرون كوبونات تم الإعلان عن بدء صرفها فى ديسمبر بدعاوى منها عدم ورود الأسماء او عدم وصول المبالغ مع تركز الصرف بالقاهرة مما يكلف جمهور المحافظات مشقة التردد أكثر من مرة على العاصمة للحصول على الكوبونات.

ورغم تلك المشاكل إلا أن عوامل التفاؤل غير المعروف اسبابها تظل لها اليد العليا فى توجيه الأمور بالسوق بعد أن أصبح هناك جمهور لديه الوعى والمال يفضل البقاء بالسوق متوقعا تحقيق كسب من التعامل يفوق معدل الفائدة من البنوك ولهذا يتحمل مخاطرة الاستمرار.

رجال الأعمال والروح الجديدة

في أى مجتمع وتحت أية نظم أو سياسات يلعب مجتمع المال والأعمال دوراً حيوياً فى النهضة والتقدم . وفى وسط متغيرات محلية وإقليمية ودولية تسعى فيها مختلف الدول المنافسة وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية وانطلاقاً مما حققه الاقتصاد المصرى من إصلاحات جذرية تهتف بها مختلف الدوائر العالمية والمؤسسات المالية، فإن دور مجتمع رجال الأعمال فى مصر أصبح فاعلاً فى مجال التنمية الاقتصادية وقد حرصت السياسة الاقتصادية فى مصر على أن تهيئ لرجال الاعمال والقطاع الخاص أفضل الظروف للمشاركة بجدية فى عملية التنمية

لـــواء طيار/
أحمد عرفة

هناك منافسات بين رجال الاعمال وهذا أمر طبيعى ومطلوب فيه الفائدة للمستثمر والمنتج والمستهلك والوطن

وحرصت القيادة السياسية على دفع الاستثمار الخاص فى مختلف مجالات التنمية وتشجيع القطاع الخاص على النمو والتوسع فى إطار نظم وسياسات حافزة للاستثمار، كما تحرص الحكومة على التشاور مع رجال الأعمال والقطاع الخاص فى مختلف شئون التنمية وفتح الأبواب أمام منتجاتهم للنفاذ للأسواق العالمية.

وقد استجاب المستثمرون فى مصر من القطاع الخاص لتلك التوجيهات وزادت مساهمتهم فى مجالات التنمية الاقتصادية إلا انه فى الاونة الأخيرة تجمعت بعض السحب غير المرغوبة فى سماء الاستثمار الخاص وكادت المنافسة الشريفة ان تتحول إلى أشياء أخرى يمكن أن تاتى على كل اخضر ويابس وأن تذهب بجهد السنوات سدى وأن تحول التجمع إلى فرقة والولاء والوطنية إلى اغتراب وكان ذلك كله غريباً على مجتمعنا وتقاليدنا.. وجاء لقاء الزعيم والقائد مع رجال الأعمال.. جاء اللقاء فى موعده ليخرج منه رجال الاعمال بروح جديدة وتغيرت مفاهيم مغلوطة.. وزالت الغشاوة عن اعين البعض واصبح الجميع يتقبلون النقد الهادف وينبذون الخلافات ويتسابقون فى الوفاء لتراب هذا الوطن صاحب الفضل على الجميع، كما نتعاون جميعاً فى خدمته وفى بناء نهضته تحت قيادة الرئيس مبارك.

خرج الجميع من مقابلة الرئيس والبعض يضرب كفاً بكف وتعلو وجوههم الدهشة والاستغراب لكن سرعان مازال الاستغراب وذهبت الدهشة وحل الصلح والوئام.

يقولون: إن هناك منافسات بين رجال الاعمال وهذا أمر طبيعى ومطلوب فيه الفائدة للمستثمر والمنتج والمستهلك والوطن بكل افراده لكن المنافسة الشريفة لا تذهب للود قضية.

اهم ما فى الموضوع ان بدا الجميع يلتفون ويدركون أن المنافسة على خدمة الوطن لا تتعارض ولا يجب أن تتعارض مع مصلحة اى طرف.

واتفق الجميع على المشاركة فى إقامة شركات عملاقة تنتشر فى ربوع مصر ومدنها الجديدة فى توشكى وسيناء، فى شرق التفريعة وخليج السويس، فى العوينات وجنوب الوادى، شركات تقوى على المنافسة فى ظل العولمة التى اطلقت المنافسة على اشدها وجعلت من غير الممكن للكيانات الاقتصادية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات العملاقة.

نعم ستبقى المشروعات الصغيرة والمغذية ولكن فى حماية ورعاية المشروعات العملاقة التى يمكن أن توفر لها فرصة الوجود والنماء والاستمرار.

نعم لقد استوعبنا الدرس ووعيناه وعرفنا الطريق وسلكناه وسيبقى مجتمع رجال الاعمال لمصر وخيرها .. واما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض.

وتظل المسيرة دوماً تسير

منذ إنشاء الشعبة العامة للمستثمرين عام ١٩٨٥ كأول تجمع للمستثمرين يضم المستثمرين من القطاع الخاص والإنجازات والإسهامات تتوالى وسوف نبوبها بإيجاز على النحو التالي :-

أولاً - الإسهامات في دراسة ووضع وتعديل التشريعات المتعلقة بالاستثمار والمستثمرين

- قانون الاستثمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية .
- إصدار قانون خاص بإلغاء ضريبة التركات .
- قانون الغش التجاري .
- ضريبة المبيعات [من خلال التيسيرات على مستوردي المعدات الرأسمالية من الشركات الاستثمارية بتقسيط قيمة الضريبة على سبعة أقساط وعلى عشرة سنوات]
- إلغاء ضريبة الدمغة النسبية على الأسهم للشركات المساهمة .
- التعريفة الجمركية المنسقة (من خلال دراسة التعريفة الجمركية بما يكفل اتساقها ووضع فئاتها في إطار مناسب لا يضر بالميزة التنافسية للمنتجات المصرية وقد شكلت لجنة لذلك انتهت إلى وضع رؤية الشعبة بشأن التعريفة الجمركية وإرسالها إلى الجهات المعنية) وقد قامت بطبعها في عدد ٣ مجلد وتسجيلها على الكمبيوتر بما يتيح الرجوع إليها من السادة الأعضاء .
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ٩٧ .
- مشروع القانون الموحد للشركات .
- التعديلات المقترح تضمينها القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٩٥ والخاص بإتحاد الغرف التجارية .
- مشروع قانون الدعم والإغراق وتطالب الشعبة بسرعة إصداره .
- مشروع قانون الضريبة الموحدة .
- اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ٢٧٥ لسنة ٩١ .
- مشروع قانون العمل .
- مشروع قانون الإسكان .
- القواعد القانونية لمنع الاحتكار وحماية المنافسة . تم مناقشته وإعداد رأى الشعبة بالمواد البديلة به والتي لا تتفق مع مصالح الاستثمار والمستثمرين .
- القرار ١١٣ (تكفل نضال الشعبة من أجل حماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع مجهولة المصدر والمهربة من المناطق الجمركية عن فترة تجاوزت الثلاث سنوات بعد أن تبنى السيد وزير التموين إصدار القرار رقم ١١٣ والدفاع عنه والتصدى لتطبيقه)

ثانياً - تبنى القضايا العامة للمستثمرين فيما يتعلق بمشكلاتهم

- تعديل أسعار الطاقة وكانت الشعبة أول من بادر قانوناً برفع القضايا على وزارة الكهرباء الذى بناء عليه تعدلت أسعار الكهرباء لقطاع الاستثمار أسوة بالأسعار الغير استثمارية عدا أسعار الغاز والذى لم تيأس الشعبة في السعى على تعديلها إلى أن تم توحيدها في يناير من العام الحالي بل وأيضاً تثبيتها لمدة خمس سنوات في حدود مقبولة .
- اسهامه في اختصار وتبسيط الإجراءات بالهيئة العامة للاستثمار وهيئة التصنيع .
- اختصار خطوات إجراءات الاستيراد والإفراج .
- إنشاء لجنة للبنوك بهيئة الاستثمار .
- تسهيل تحويل أرباح الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ .
- السماح للشركات الاستثمارية بحرية تسعير منتجاتها .
- حل مشاكل المرور حيث وافقت وزارة

الداخلية على عدم سحب رخص سيارات الشركات بالمدن الجديدة إلا فى حالة مخالفاتها لشروط الأمن والسلامة واستخدامها فى غير الغرض المبين برخصتها . . تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ والخاصة بنسبة توزيع الأرباح الصافية للعاملين بشركات الاستثمار بحد أقصى راتب سنة بدلاً من ١٠٪ .

. تطوير قانون السماح المؤقت للإفراج بضمان أصول المنشأة بعد أن كانت خطابات الضمان ترهق الشركات وتحد من إمكانيات التصدير . تعديل رسوم تسجيل الأراضى بالمدن الجديدة . التحصرف فى الأصول الرأسمالية بعد استيرادها بعشر سنوات محررة من الرسوم الجمركية بعد أن كانت موقوفات . . الدفاع عن قضايا التأمين وإجبار الشركات . تسعير الدواء على أن يكون الاقتصاد والربحية أساس التسعير . . حل مشاكل المستثمرين مع بنك التنمية الصناعية (بالاتفاق مع المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور/ عاطف صدقى وبنك التنمية الصناعية على سعر موحد للدولار لسداد مديونياتهم التى تضاعفت نتيجة لتغير سعر الصرف حيث تم الاتفاق على أن تسدد القروض على أساس ١٧٥ قرشاً للدولار) . قامت الشعبة بالمساعدة والتوصل إلى حلول حاسمة بين الشركات المؤمنة وشركات التأمين وإعادت ثقة المؤمنين بالشركات المصرية للتأمين من خلال إنهائها لشكة شركة (بى . تى . إم) . حماية المنتج المحلى فى إطار الجهود المبذولة للوقوف بجانب الصناعة المصرية وحمايتها أمام الممارسات غير المشروعة فى ظل تحرير التجارة الخارجية ورفع الحظر عن الاستيراد. اخذت الشعبة المبادرة باقتراح بعض التعديلات التشريعية . وفى هذا الإطار تسير خطة الشعبة لحماية الصناعة المحلية من خلال محاور ثلاثة وهى :-

المحور العالمى الخارجى : - ويتمثل فى المنظمات الخارجية - صندوق النقد الدولى - نادى باريس» ويتولاه السيد الأستاذ/جلال عبد المقصود الزميه عضو مجلس الإدارة .

المحور الحكومى : - ويتمثل فى تشكيل لجنة مستديمة بالشعبة تمثل بها كافة الوزارات المعنية بالاستثمار والصناعة.

محور الإعلام والصحافة . - حيث تم تنظيم ثلاث حملات إعلانية بجريدة الأهرام، هذا بخلاف اللقاءات التى تمت فى البرامج الاقتصادية بالتليفزيون والصحافة» - لجنة مصنعى اللحوم (تم تشكيل لجنة نوعية بالشعبة لتبنى وحل مشاكل هذه الصناعة حيث عقدت ستة اجتماعات دورية ناقشت فيها جميع المشاكل التى تواجه هذه الصناعة . حل مشاكل ممتهلكى مادة الـP.V.C بالتعاون مع وزارة البترول . طالبت الشعبة بإعفاء المناطق الحرة الصناعية والاراضى الواقعة بها من رسوم الشهر والتوثيق إذا تم بيعها بنفس الثمن المحدد من جهاز المدينة وبدون أرباح رأسمالية حتى لا تتحول إلى تجارة وخاصة أن البيع يتم بواسطة الجهاز . طالبت الشعبة بالاتفاق على الوضع الحالى بالنسبة لإدارة المدن الصناعية الجديدة من خلال مجالس أمنائها وعدم تدخل الإدارة المحلية واعتبارها مدن ذات طبيعة خاصة مثل مدينة الأقصر . طالبت الشعبة بأهمية وضرورة وضع ضوابط عند فتح الباب للأجانب للاستيراد بحيث لا يسمح لأى أجنبى بالتسجيل فى السجل التجارى إلا إذا كان هناك معاملة بالمثل فى بلده للمصريين . المساهمة فى قيام جمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة بهدف متابعة المشاكل المحلية الخاصة بهذه المدن . اختصار وتبسيط الإجراءات الخاصة بالإفراج عن الماكينات المستوردة للمصانع وخروجاً من مشاكل خطابات الضمان وإجراءات العرض على لجنة السياسات . السماح للمصانع بالعمل لمدة سبعة أيام فى الأسبوع مع حفظ حق العامل فى الأجازة . تيسير تصدير العينات إلى الخارج بواسطة المصدرين بعد أن كانت مشكلة يصعب حلها . قامت الشعبة بتبنى مشكلة مديونية المصدرين والتدخل فى صفقة العراق التكافئة داخلياً وخارجياً ولن ولم تيأس حتى يحصل المنتجين على حقوقهم

ثالثاً : الإسهام فى الدراسات والندوات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا الاستثمار

١ . تنظيم الملتقى الأول والثانى للشعبة عامى ٨٧، ٨٩ حيث تم عرض كافة المشاكل المتعلقة بالمستثمرين وتجاوب السادة المسئولين مع الشعبة وأخذ بالتوصيات التى طرحتها الشعبة أساساً لحل تلك المشاكل

٢ . المشاركة فى جميع المؤتمرات التى نظمها الاتحاد العام للغرف التجارية

٣ . عقدت الشعبة ندوة عن أثر تحرير تجارة القطن على الصناعة والزراعة حيث شارك فى الندوة كبار السادة المسئولين المعنيين، وقد تم إعداد مذكرة بمقترحات الشعبة فيما يجب أن يتضمنه التنظيم الخاص بتحرير تجارة القطن

٤ . عقدت الشعبة ندوة لمصنعى اللحوم ودعت إليها السادة الوزراء (الصحة - الاقتصاد - الصناعة - التموين) وحشد كبير من كبار مصنعى اللحوم وذلك لعرض الأحداث الأخيرة الخاصة باستيراد لـ مجمدة فاسدة وقد تم الاتفاق على إعادة النظ المواصفات المطلوب تطبيقها

٥ . تم تنظيم ندوة بمقر شركة النصر للاسـ والتصدير وذلك لمناقشة اللائحة التنفيذية لق الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٠ .

٦ . المشاركة فى المؤتمرات الثلاثة التى تم تنظيمه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

٧ . المشاركة فى جميع المؤتمرات التى نظمتها الشئون الاقتصادية بالحزب الوطنى .

٨ . المشاركة الفعالة فى اجتماعات اللقاء الش لقطاع رجال الأعمال والذى يضم فى عضويته الجهات والمنظمات.

٩ . المشاركة فى اجتماعات اللجنة الدائمة لمياه جولة اورجواى «الجات»

١٠ . المشاركة والمساهمة فى المؤتمرات والـ التالية (المؤتمر الضريبى الذى نظمته وزارة المالية . حماية المستهلك . مستقبل الاستثمار فى مدينة بدر . الدعم والإغراق . ندوة الاستثمار متعدد الأطراف . اثر اتفاقية الجات على الصناعات النسيجية . و المؤتمرات التى نظمتها جمعيات المستثمرين ب الجديدة) وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

رابعاً : . عقد دورات تدريبية فى المجالات الصلة بقضايا الاستثمار والإنتاج .

حيث اعدت الشعبة برنامجاً للدورات طموحاً ب كافة الأنشطة المعنية بالاستثمار حيث بدا تنظيم ال التدريبية الأولى عن كيفية مكافحة الدعم والإغراق بالتعاون مع جهاز الدعم والإغراق بقطاع التـ الخارجية بوزارة التجارة والتموين خلال الفتر ٢/٢١ حتى ١٩٩٨/٣/١٧م كما تفضل السـ الدكتور/ أحمد الجويلى وزير التجارة والتـ بحضور الحفل الختامى لها وتوزيع الشهادات السادة المتدربين

. أيضاً تنظيم الدورة التدريبية الثانية عن الـ المؤقت والدروباك بالتعاون مع مصلحة الجمارك ب التالية خلال الفترة من ٤/٢١ حتى ١٩٩٨/٥/٥م .

خامساً : . تمثيل الشعبة فى اللجان والتنظـ والهيئات الاقتصادية والاتحادات :

١ . مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التـ والغرف التجارية بالمحافظات .

٢ . مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار .

٣ . مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى .

٤ . المجلس الأعلى للتصدير .

٥ ـ المجالس القومية المتخصصة .
٦ ـ مجلس الشعب .
٧ ـ مجلس الشورى .
٨ ـ مجلس إدارة اتحاد المستثمرين العرب .
٩ ـ اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني .
١٠ ـ مجلس رجال الأعمال المصري السعودي .
١١ ـ اللجنة المصرية الروسية المشتركة
١٢ ـ اللجنة المشتركة بوزارة الإقتصاد والتي تشارك فيها ثلاث عشرة جهة لوضع الأسس التي يتم على أساسها حماية المنتج المحلي
١٣ ـ اللجنة الدائمة لمنطقة الجات
١٤ ـ لجنة الاستثمار بالهيئة العامه للتامين والشئون الاجتماعية .
١٥ ـ امانة النشاط التجاري والصناعي بالحزب الوطني الديمقراطي.
١٦ ـ الجمعيات العمومية للشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام .
١٧ ـ اللجنة الاستثمارية العليا لوزير الصناعة .
١٨ ـ اللجنة القومية للتصدير والتي نعمل على إزالة كافة العقبات التي تواجه المصدرين
١٩ ـ جمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة (العاشر من رمضان ـ السادس من اكتوبر ـ برج العرب ـ مدينة السادات).
٢٠ ـ مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية .

سادساً : الحصول على امتيازات لاعضاء الشعبة

١ ـ تم الاتفاق مع شركة مصر للطيران على حصول السادة أعضاء الشعبة والعاملين في شركاتهم وأسرهم في حالة السفر للخارج على التخفيضات التالية :
٢٥٪ على الدرجة السياحية
٣٠٪ على درجة حورس
٥٠٪ على الدرجة الأولى
٢ ـ الحصول على تخفيضات في الإقامة بفندق المارون فليبوليس العريش.
٣ ـ الحصول على خصم ١٥٪ على قيمة الوجبات من شركة كليوباترا للمطاعم السياحية.
٤ ـ الحصول على تخفيضات وتسهيلات لاداء العمرة من شركة كير بلونورز للسياحة.
٥ ـ الحصول على خصم خاص قدره ٤٪ عند الشراء من مجموعة صيدليات العزبي «مصر الجديدة، المهندسين، كورنيش المعادي، مستشفى مصر الدولي، مدينة نصر ».

والشعبة تواصل بذل الجهد للحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات للسادة الأعضاء، حيث تم مراسلة كافة الفنادق على مستوى الجمهورية للحصول على خصم للسادة الأعضاء.

سابعاً : الاهتمام بالجانب الإعلامي لقضايا المستثمرين والتعريف بأنشطتهم :

يحظى الجانب الإعلامي لنشاط الشعبة بأهمية متعاظمة لنشر الفكر الاستثماري وتجميع الآراء بشأن المشكلات التي تعترض الاستثمار والإنتاج، والتعريف بالتجارب الناجحة للمستثمرين والتنجين وبالمنتجات التي يتميزون بها وكذلك التعريف بفرص الإستثمار وفرص التصدير.

وكذلك التعريف بالقوانين والقرارات المتعلقة بمجالات الاستثمار المختلفة والعمل على تقوية الروابط بين المستثمرين من القطاع الخاص أيا كانت التنظيمات التي ينتمون إليها والجمعيات التي تنتظمهم وتوسيع قاعدة المستثمرين وعرض الخبرات والتجارب والمعارف لصغار المستثمرين والتعريف بأنشطة الشعبة ولجانها.

ـ من أجل ذلك أصدرت الشعبة مجلة عالم الإستثمار والتي كان لها صدى طيب. والتي تعمل الشعبة على تطويرها في الفترة القادمة.

ـ كما حرصت على طرح رأي الشعبة في القضايا الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار والإنتاج في وسائل الإعلام مثل : برنامج موضوع المناقشة بالتليفزيون ـ جريدة الاهرام ـ جريدة العالم اليوم ـ مجلة الأهرام الاقتصادي ـ مجلة مصر التجارة والصناعة والاستثمار.

وقد أثيرت في هذه الوسائل قضايا على جانب كبير من الاهمية مثل (مشكلة التهريب واثره على الصناعة الوطنية ـ الأمن الصناعي واثره على الاستثمار ـ المشكلات التي تواجه الصناعات النسيجية في مصر ـ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ـ التعريفة الجمركية وافاق تطويرها ـ مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية ـ تنمية القدرة التنافسية للصناعات المصرية ـ نحو نظام ضريبي جديد يتلائم مع متطلبات تنمية الاستثمار ـ المطالبة برفع الضريبة العامة على المبيعات على المعدات والآلات الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج ـ المطالبة بعدم السارل مع فترة الهلة التي سمحت اتفاقية الجات للدول النامية في مجال حماية الملكية الفكرية لاسيما فيما يتعلق بصناعات الادوية ـ المطالبة بمنح الصناعات النسيجية فترة عامين لإعادة استكمال تأهيلها قبل فتح الباب للاستيراد من الخارج).

ـ إصدار دليل للمستثمرين الخاضعين لأحكام قانون الاستثمار باللغتين العربية والإنجليزية للتعريف بمنتجاتهم واستثماراتهم

ثامناً : تعميم المراسلات والمكاتبات إلى السادة أعضاء الشعبة فيما يتعلق بأنشطتهم :

ـ تحرص الشعبة على تعريف السادة الأعضاء بما يصدر من قرارات وقوانين متعلقة بالإستثمار أو بفرص الاستيراد والتصدير والاستثمار المشترك.

ـ تحرص الشعبة على تعريف السادة الاعضاء بكافة المعارض التي تقام بالداخل والخارج والتي تهم الشركات حسب القطاعات النوعية .

ـ تعميم المكاتبات التي ترد إلى الشعبة من أجهزة الدولة المختلفة، إلى السادة الأعضاء كل في مجال تخصصه

ـ تعميم الدراسات والتقارير الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الاستثماري سواء التي ترد من الخارج أو التي يتم إعدادها عن طريق الأمانة العامة على السادة الأعضاء.

ـ تعميم كافة الإتفاقيات والبروتوكولات التي ترد للشعبة على السادة الأعضاء.

ـ توفير قاعدة بيانات ومعلومات ودراسات تساعد في إجراء دراسات الجدوى.

ـ قيام الشعبة باقتراح مشروع الالف مستثمر على السادة الأعضاء للاشتراك فيه .

تاسعاً : المساهمة في اعمال إنشاء وتاسيس الشركات ومن امثلتها :

١ ـ الشركة المصرية للتجارة والتسويق
٢ ـ شركة العاشر للتنمية والاستثمار.

عاشراً : الأنشطة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للمستثمرين

ـ المشاركة في المشروعات الخيرية والعلاجية والتي لا يستطيع تحملها محدودي الدخل من خلال التبرع إلى معهد القلب بإمبابة ـ جمعية جراحة الحج والاعصاب ـ الجمعية المصرية لرعاية الصم والبكم ـ المعهد القومي للأورام ـ قسم الفشل الكلوي بالقصر العيني .

ـ مشاركة الحكومة في تخفيف العبء عن منكوبي الكوارث الطبيعية (الزلازل ـ السيول).

ـ مشاركة الحكومة في تخفيف اثار حادث الاقصر عن طريق المساهمة في الحملة الإعلامية لتشجيع السياحة والتي قامت بها جهات مختلفة

ـ تمثيل الشعبة في المناسبات الاجتماعية المختلفة واقتراح نظام المساهمة في تلك المناسبات.

أحد عشر : تنظيم الجهاز الإداري للشعبة وتدعيمه بالإمكانيات اللازمة لإنجاز عمله بكل يسر.

هذا ويرجع الفضل في تلك الإنجازات إلى أعضاء الشعبة جميعاً، وعلى وجه الخصوص أعضاء هيئة المكتب وأعضاء مجلس الإدارة والمعاونين الإداريين.

BAVARIA EGYPT

باڤاريا مصر

١٧ش عماد الدين – القاهرة – ص ب : ٢٠١٦ القاهرة – ت :٥٩١٨٠٤٣/٥٩١٠٠٥٠ (٠٢) – فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) – تلكس : ٩٢٣٧٧

17, Emad El Din Str. Cairo - P.O.Box:2016,Cairo - EGYPT - Tel :(02) 5910050 / 5918043 - Fax:(02) 5913762 - Tlx : 92377

الخصخصة

د. رفعت لقوشة

معايير النجاح

في تقديري .. فإننا في حاجة إلى جهد للبحث عن معايير نحتكم إليها في تقييم نجاحات الخصخصة في ضوء ملاحظتين: أ) أن المعايير لا تتعلق . أساساً . بحجم شركات القطاع العام التي تم بيعها، فلقد كان للبيع سوابقه.. مثل قيام الحكومة البريطانية ببيع حانات الشراب للقطاع الخاص في عام ١٩٧١، وقيام الحكومة الأرجنتينية ببيع شركة أو سترال الجوية للقطاع الخاص في عام ١٩٨٠ ..... إلخ، ولم تتعدى الدلالة آنذاك . إلا مجرد النجاح في إتمام صفقات بيع

ب) أن المعايير لا تتعلق . أساساً . بمؤشرات الأداء المالي وعلى رأس أولوياتها الحد من عجز الموازنة وتقليص العجز في الميزان التجاري. فكل سياسات التقشف نجحت فعلاً في الحد من العجز.. هنا أو هناك، ولكنها قبلت مقدماً بعواقب الانكماش الاقتصادي، وإذا كانت أدبيات الخصخصة تتراجع ضد الانكماش.. فإنها لن ترهن نجاحاتها بأداء مالي يرادف بمجاز الالتباس بينها وبين التقشف.

ليست صفقات البيع ومؤشرات الأداء المالي هي معايير نجاح الخصخصة، ولكن يبقى جهد البحث عن معايير أخرى ترتبط بحزمة سياسات تتعامل مع الخصخصة كاستراتيجية حركة تعاود توزيع المواقع فوق سلم القوة الاقتصادية وتخلف ورائها . وكأي استراتيجية . آثاراً جانبية يمكن أو لا يمكن احتوائها وفقاً لكفاءة الأداء، وباختنا جهد البحث . اجتهاداً . إلى سبعة محاور تتصل بأدلة المعايير وتنتظم هكذا:

١ . إعادة هيكلة الإنتاج : رهان المنافسة:

المعيار الأول للنجاح يكمن في القدرة على إعادة هيكلة الإنتاج التصاقاً بالدورات التكنولوجية الصاعدة وتعميقاً لدور الخدمات الإنتاجية. فالخصخصة تراهن بوعودها على زيادة إنتاجية وخفض تكلفة وكلاهما رهن بالتقدم التكنولوجي وبدونهما تتعطل آليات المنافسة. ومن ثم.. تزداد

الضمانات الوقائية ينبغى أن تمتد الى تعميم نظام التأمين ضد البطالة كأحد أشكال التطور لخدمات التأمين

نسبة المكون المعرفى/ الدخل القومى.. فان الخصخصة تخسر رهانها.

٢ ـ حصيلة البيع : قواعد محاسبية صارمة:

والمعيار الثانى للنجاح يتصل بقواعد محاسبية تلزم بعد إدراج حصيلة بيع وحدات القطاع العام فى بند الايرادات الجارية للموازنة العامة للدولة، ليس فقط لان هذا يعنى اننا ناكل رأسمالنا بما يتناقض مع وصايا الخصخصة حول ضرورة ترشيد الموارد، ولكنه يعنى ايضاً أن الدولة فى المستقبل سوف تجد نفسها مضطرة للتوسع فى الاقتراض من الأوعية الادخارية لتلبية انفاقها الراسمالى، وفى هذه الحالة سوف يزداد الدين المحلى وتتراكم معدلاته، لتفلت الكتلة النقدية من قبضة السيطرة، وتفلت معها معدلات التضخم، وينتهى الأمر بالخصخصة إلى مازق ركود.

٣ ـ ميزان المعاملات الرأسمالية : التكتل الاقليمى:

والمعيار الثالث للنجاح يتعلق بميزان المعاملات الرأسمالية، فإذا كانت الشركات الأجنبية العاملة فى الداخل سوف تتمتع ـ وفى ضوء الخصخصة ـ بحق تمويل توسعاتها من الاسواق النقدية المحلية، وفى نفس الوقت بحق تحويل ارباحها الى الخارج، فإن التخوف هنا أن يسجل ميزان المعاملات الراسمالية عجزاً صافياً يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات لتجد الدولة نفسها مضطرة إلى مزيد من الاستدانة لتغطية العجز، ولا مفر ـ بالتالى ـ من تحقيق فائض فى هذا الميزان سواء بإعادة استثمار ارباح الشركات الأجنبية فى الداخل او بقيام هذه الشركات بالترويج لجلب استثمارات من الخارج، ومن البديهى... إن إعادة استثمار الارباح سوف يرتبط بسوق أكثر اتساعا، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتوجه إلى بلد بذاته ولكن إلى اقليم، ومن ثم فإن قدرة الدول على بناء تكتلات اقتصادية فيما بينها سوف يمثل شرطا مسبقا لنجاح الخصخصة.

٤ ـ سوق العمل : ضمانات وقائية:

والمعيار الرابع للنجاح يرتبط بإعادة تنظيم الضمانات الوقائية لسوق العمل والذى يفقد فى ظل الخصخصة اطرة المؤسسية، فالاجور سوف تتراجع حتما، كما ان اشكال التوظيف سوف تنحاز الى العمالة المؤقتة والتى تقفز حجمها فى الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ إلى حوالى ٢٠ مليون عامل، وكل ذلك يهدد بانفجارات اجتماعية تشهدها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على حد سواء، ولا مفر ـ عندئذ ـ من أن تأتى الضمانات متمثلة فى تحقيق شراكة حقيقية بين العمل ورأس المال من خلال تملك العاملين لنسبة ما من أسهم الشركات المباعة ويمكن تمويل قيمة الأسهم بقروض من مؤسسات وسيطة (حكومية أو غير حكومية) أو من خلال صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، والمردود هنا ليس مجرد ولاء العامل للمؤسسة وزيادة انتاجيته بقوة الدفع المعنوى للحصول على مزيد من الارباح وبالتالى زيادة دخله ولكن ـ ايضا ـ تخفيف حدة احتجاجه الاجتماعى فى حالة الاستغناء عنه، ولقد برهنت تجربة شيلى على فعالية هذه الآلية عندما قام العاملون بشراء حوالى ثلث اسهم شركة الصلب وكل أسهم مؤسسة ايكوم لخدمات الكومبيوتر بقرض على مدى عشر سنوات من شركة كورفو الحكومية للترويج للخصخصة، وفى هذا الصدد... فإن الضرورة تلح على إدارة صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية وفقا لقواعد السوق.

وفي إتجاه موازى، فإن الضمانات الوقائية ينبغى أن تمتد الى تعميم نظام التامين ضد البطالة كأحد أشكال التطور لخدمات التامين، وهى الخدمات التى سوف تتضاعف أهميتها النسبية فى ظل الخصخصة وما سيصاحبها من تقلبات سوقية.

٥ ـ شركات الادارة المحترفة : مفتاح أداء :

والمعيار الخامس للنجاح يتصل مباشرة بتهيئة المناخ لظهور شركات إدارة محلية ومحترفة، باعتبار ان عقود الإدارة سوف تكون من أهم أشكال الخصخصة فى القطاع السلعى، ومصطلح الادارة المحترفة فى مدلوله الوظيفى يعنى أن خدمات الادارة ـ ذاتها ـ تصبح موضوعا للتداول السوقى، فلن يكون هناك خصخصة للخدمات إلا إذا تم

تداول كل الخدمات سوقيا، وشركات الإدارة المحترفة يمكن لها أن توفر فرص عمل للخبرات التى تم الاستغناء عنها، كما يمكن لها أن تقف حائلا دون احتكار شركات الإدارة الأجنبية لكل عقود الإدارة المحلية.. وهو هاجس يثير القلق ويدفع ببعض البلدان إلى درجة أدنى على سلم تقسيم العمل الدولى.

٦ ـ الليبرالية الاجتماعية : مواجهة الفقر والبطالة:

والمعيار السادس للنجاح يتصل مباشرة بوسائل احتواء ظاهرتى الفقر وبطالة العمالة غير المؤهلة، واللتان تخلقان بالضرورة فئات اجتماعية مهمشة تنسلخ من النسيج الاجتماعى.. ثم تستدير لتمزقه.. وتمزق معه وحدة السوق، وإذا كان السوق هو المقولة المحورية فى ادبيات الخصخصة.. فإن الانقلاب عليه هو انقلاب على الخصخصة ذاتها، وإذا كان صندوق النقد الدولى قد أدرك هذه الحقيقة وأعلن مسئوليته عما أسماهم بالفقراء الجدد (أى الفقراء الذين خلفتهم ورائها سياسات الخصخصة)، وساهم ـ تحت ضغط الاعتراف ـ فى إنشاء الصناديق الاجتماعية، فإن هذا وحده لا يكفى، فهناك حوالى ١٦٣٠ مليون نسمة (٤٠٪ من سكان المعمورة) يعيشون تحت خط الفقر، من بينهم حوالى ١٤٠٧ مليون نسمة فى الدول النامية، ولأن مزيد من الخصخصة سوف يولد مزيد من الفقراء، فإن المزاوجة بين سياسات التعديل الهيكلى ومفاهيم الليبرالية الاجتماعية قد يساعد على ضبط ايقاع الخصخصة وتطويع بعدها الاجتماعى، وعندئذ.. تمضى الاقتراحات فى مجرى السياق:

أ ـ تشجيع قيام مؤسسات وسيطة تلعب دورا كفيلاً فى علاقات السوق، وتوجه كل جهدها لرعاية الفقراء (ومن بين هذه المؤسسات تحتل بنوك الفقراء موقعاً خاصاً).

ب ـ الحد من الهجرة الريفية الى المدن، فالوافد الريفى هو عمالة غير مؤهلة، وبالتالى فلن تنتظره إلا البطالة، ومن ثم.. فإن التنمية الريفية تبدو كضلع اصيل فى هندسة احتواء مضاعفات الخصخصة، شريطة أن تنفرج زاوية هذه التنمية لاستيعاب عرض العمل فى المناطق الريفية.

ج ـ القبول بتعايش أشكال الانتاج المختلفة فى ظل صيغة لسوق مؤسسى يقبل بالوحدة فى إطار التنوع، والسوق المؤسسى ليس هو المكافئ الاصطلاحى للسوق النيوكلاسيكى، فالأخير يضفى مشروعية أخلاقية على مقولة "الموت للضعيف"، والسوق المؤسسى يستبقى أكثر من فرصة للضعيف ويمنحه الكون خاصة ان اتساع سوق الخدمات قد يسمح باطالة يوم العمل فى القطاعات الخدمية وبالتالى استيعاب مزيد من العمالة (وبعضها غير مؤهل)،وكذا فانه يمكن خلق ملاحق خدمية داخل المؤسسات الاقتصادية وهى بدورها قادرة على استيعاب مزيد من العمالة (وبعضها غير مؤهل)، وأهم من ذلك كله.. فان أحزمة الفقر سوف تخلق سوق اسعار وليس سوق جوده، وبالتالى فان تخصيص موارد لعمالة غير مؤهلة أو شبه مؤهلة لانتاج سلع من الدرجة الثانية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأحزمة الفقر، لن يعود اهدارا للموارد بل ترشيدا لها، لأن البديل هو مزيد من الاضطرابات الاجتماعية التى ترفع من نسبة المخاطرة فى الاستثمارات وبالتالى تحد منها، لينتهى الأمر بانكماش اقتصادى يدفع ثمنه الجميع، وفى مقدمة الجميع العمالة المؤهلة ذاتها، لأن فرص التوظيف أمام هذه العمالة ترتبط ـ والى حد كبير ـ باعمال قاعدة العمل لبعض الوقت"، وهذه القاعدة لا تسرى بمفعولها الانتشارى لخلق فرص التوظيف إلا باعمال قاعدة أخرى تلعب دور قرين الظل وهى قاعدة التشغيل لكل الوقت"، وفى ظل الانكماش لا تعود القاعدة الأخيرة فاعلة.. وبالتالى لا تعود القاعدة الأولى سارية المفعول، اى أن السوق المؤسسى لا يرفع شعار "الموت للضعيف" ولكنه يرفع شعار آخر "دعوا الضعفاء يعيشون.. ليحيا معهم الأقوياء".

د ـ رفض تداول الامتيازات داخل السوق، فهى تنحرف بالياته بعيدا عن قوانينه الوضعية التى تدافع عنها الخصخصة.

٧ ـ خصخصة القطاع الخاص العائلى: اختبار المصداقية:

والمعيار السابع للنجاح يكمن فى الموقف من القطاع الخاص العائلى، فإذا كانت الخصخصة تسعى الى نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق الأوراق المالية وأعمال مبدأ الشفافية وإلغاء الدعم.... الخ، فان القطاع الخاص العائلى يتحول إلى حجر عثرة على طريق الخصخصة.. لأنه قطاع مغلق تضيق معه قاعدة الملكية ولا يكف عن محاولة الحصول على دعم مستتر ويسعى بطبيعته الى الاحتكار باكثر مما تستهويه المنافسة، وفى الحاصل الأخير.. فان تدعيم مواقعة سوف يسلب الخصخصة مصداقيتها.. عندما تتحول الى مجرد نقل لامتياز الاحتكار من القطاع الحكومى الى القطاع الخاص، ولا مفر ـ عندئذ ـ من تحويل مؤسسات القطاع الخاص العائلى الى مؤسسات للاكتتاب العام، أى خصخصة القطاع الخاص العائلى.

وقد يستتبع ـ أخيرا ـ هامش المعايير السابقه لعدة اقتراحات تتقاطع فى مركز إدارة سياسات الخصخصة، وتعزز ـ فى التقدير ـ نجاحاتها:

١ ـ قد يكون من المفيد عند بيع وحدات القطاع العام، ألا يتم بيع الأرض وان تبقى خارج قائمة الأصول، وان يكون للمشترين حق الانتفاع بالارض فى مقابل عقد ايجار رسمى محدد القيمة ونسب الارتفاع من فترة لأخرى على طول عمر المشروع، تجنبا للمضاربة على الاراضى من ناحية، وتفاديا لزيادات غير مبررة فى قيمة الأسهم توقعا لارباح رأسمالية تتدفق من حصيلة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأرض من ناحية أخرى.

٢ ـ أن تحتفظ الحكومة ـ فى حالة خصخصة البنوك ـ بسهم ذهبى يمنحها سلطة تصويتية ضد أى معاملات تهدد الاستقرار النقدى، وفى نفس الوقت فقد يكون من المفيد أن تصر بلدان العالم الثالث على أن تسبق خصخصة البنوك.. اصلاحات هيكلية فى النظام المصرفى الدولى بما يؤمن مستقبلا الحد من تهريب الأخوال، وكذا عودة الأموال المهربة والتى بلغت قيمتها حوالى ٢٦٠ مليار دولار وفقا لاحصائيات عام ١٩٩٣،وهو رقم يكفى ويزيد لمكافحة الفقر فى العالم.

٣ ـ أن تعمد الحكومة الى بيع نسبة محددة ـ على الأقل ـ من أسهم الشركات الى العاملين فيها، وفى حالة خصخصة المرافق العامة.. فقد يكون من المفيد أن يخصص نسبة معينة من الأسهم لمستهلكى خدمات هذه المرافق، مع احتفاظ الحكومة بسهم ذهبى يستبقى لها حق "الفيتو" ضد أى شكل من أشكال الاحتكار أو اساءة التصرف.

وبعد .. فاذا استعرنا مصطلحات القاموس العسكرى.. فان استراتيجية الخصخصة هى حركة على جبهه مفتوحة تفرد على رقعتها خرائط تقدير وإعادة تقدير الموقف لتصحيح أوضاع التوازن الايجابى.. فى ظل معايير احتكام تستشرف الاتجاه الصحيح.. ادخارا للوقت فى سباق الزمن، وهذا هو النجاح.

استراحة

قالت سيدة لبرنارد شو: "لقد قرأت كتابك الأخير ثلاث مرات" فقال لها: "كنت افضل ان تشتريه ثلاث مرات".

■■■

في كل ٢٤ ساعة ينبض قلبك حوالي ١٠٣,٦٨٩ مرة، ويضخ دمك في الشرايين ١٦٨ مليون ميل وتتنفس ٢٣,٢٤٠ مرة وتاكل ما تبلغ زنته نحو ثلاثة ارطال ونصف من الطعام وتتقلب في الفراش اثناء النوم حوالي ثلاثين مرة وتتكلم نحو ٤,٨٠٠ كلمة.

■■■

- من التصرفات الغريبة ان اشخاصا عديدين يفشون لك اسرار الناس ليؤكدوا لك انك تستطيع ان تثق بهم.

■■■

- اعجب معاوية يوماً بخطبة القاها فقال لمن سمعوها: "هل رايتم في خطبتي خللاً" فقال اعرابي كان بينهم: "نعم يا امير المؤمنين ان فيها خللاً كبيراً . قال: وما هذا يا اعرابي؟ فقال : مابدا عن إعجابك بها وثنائك عليها"

- سال عبد الله بن المبارك راهباً: "متى يوم عيدكم؟" قال: "هو اليوم الذي لا نعصي الله فيه . فقال عبد الله: "إذن ليس لكم عيد".

■■■

- يحتاج كل رجل إلى زوجة... إذ إنه اجلاً ام عاجلاً، لابد من ان يقع في خطأ لا يستطيع إلقاء اللوم فيه على الحكومة.

■■■

- النقاش مع امراة اشبه بمن يحاول إطفاء لمبة كهربائية بنفخة من فمه.

■■■

- التبذير هو شراء اي شيء لا يمكن لزوجتك ان تنتفع به في الحياة.

■■■

- الحياة معركة واحدة طويلة بين العقول.. ولك ان تفكر حينئذ في كل هذه الجماهير التي تشترك في المعركة بغير سلاح.

- تعتقد المراة ان المحافظة على السرّ هي ان ترفض الكشف عمن قاله لها.

■■■

- حدثني نجار ذات مرة فقال: إن القاعدة المثلى للكلام في نظري هي نفس القاعدة المتبعة في النجارة: قس مرتين وانشر مرة واحدة!

- الرجل الذي لا يفخر بغير اسلافه، يعترف بانه ينتمي إلى اسرة موتها خير من حياتها!

■■■

- إن الطريقة التي يسلك بها الناس في حياتهم هذه الايام، توحي بانهم يعتقدون ان جهنم مزودة بتكييف هواء!!

■■■

- من السهل ان يسمع الأب حديثه مع نفسه... كل ما عليه هو ان يستمع إلى أطفاله!

■■■

- الممل: هو الشخص الذي لا يستمع إليك إذا لم تكن تتحدث عنه!

■■■

- المخرج: هو الشخص الذي يقف في آخر المسرح بعد منتصف الليل ويتمنى لنفسه الموت!

■■■

- الدبلوماسي: هو الرجل الذي يستطيع ان يمسك لسانه بعدة لغات!

- اغلب الرجال لهم جانبان.. الجانب الذي تعرفه زوجاتهم، والجانب الذي يخفون ان زوجاتهم لا يعرفنه!

■■■

- كثيرون من الرجال على استعداد لفتح صفحة جديدة في حياتهم إذا استطاعوا ان يمزقوا الصفحات القديمة!

■■■

- السنوات التي تستبعدها المراة من عمرها لا تضيع هباء. إذ إنها تضيفها إلى اعمار غيرها من النساء!

■■■

طعام العصافير

يتكون من بذور (الدنيبة) و (الفلاوس) و (البانكيم).. لكي ينصح بتقديم نوع واحد فقط من هذه الحبوب للعصفور حتى لا يلتقط النوع المحبب له ويبعد باقي الحبوب الأخرى.

ويختلف الطعام في مواسم التفريخ وموسم سقوط الريش، فيقدم للعصافير نوع آخر من الطعام... وهو خبز اسمر او (فينو) منقوع في اللبن... او بيض مسلوق مضاف إليه الخبز الجاف المحمص او البسكويت.

ويمكن ايضاً تقديم الجرجير وورق العنب، والبرسيم الأخضر او الجزر الأصفر والبطاطا، والفلفل الرومي.

■■■

توالد العصافير

تضع الانثى ما بين ٦ إلى ٨ بيضات، بعد فترة رقاد على البيض حوالي ١٨ يوماً...

■■■

حماية عصافيرك

لكي تحمي عصافيرك من الأمراض المعدية، مثل الإسهال الابيض، والإسهال الاخضر، ومرض السل والبرد، والنزلات الشعبية والزكام، والنيوكاسل، او عدوى القراد او الفاش...

يجب عليك الاستعانة بخبرات من سبقوك في هذه الهواية بالقراءة المتخصصة في هذا المجال.

■■■

هواية مربحة

إذا كنت تمتلك مواهب تجارية، فهذه الهواية ستكون فاتحة خير عليك... فيمكنك بعدد قليل من عصافير (الدرة) الاسترالية إنشاء تجارة رابحة ببيع صغار العصافير، أو ببيع الحبوب والبذور بعد تغليفها بالشكل المناسب، أو بيع أقفاص الطيور والمعالف والسقايات بعد تصنيعها.

■ ■ ■

قطرات الندى

يعرف المرء آلاف الأشخاص طوال حياته، لكنه لا يتكلم سوى عن ستة أو سبعة منهم!

لا تنس أن هذه اللحظة هي أيضاً جزء من الزمن.

الزمن كفيل بتكوين أحلام جديدة كلما انقضت أحلامنا القديمة... ومسكين من يعيش في حلم واحد.

■ ■ ■

عندما أراد الله أن يخلق المرأة.. أخذ من القمر استدارته.. ومن الشمس اشراقها.. ومن النجوم لمعانها.. ومن السحب دموعها.. ومن الأزهار شذاها.. ومن الورود ألوانها.. ومن الأغصان رقتها وتمايلها.. ومن النسيم رقته..ومن الأوراق خفتها.. ومن الأمواج مدها وجذرها.. ومن النار حرارتها.. ومن الثلج برودته.. ومن الحمام هديله.. ومن الكروان تغريده.. ومن العسل لذاته.. ومن النحل لذعاته.. ومن القمر شراسته.. ومن الذهب توهجه.. ومن الطاووس كبريائه.. ومن العصفور زقزقته.. ومن البلابل شدوها.. ومن الغزال لفتاته.. ومن الحرباء تلونها.. ومن الحية حكمتها.. ومن الثعلب مكره وروغانه.. ومن العقرب لدغاته..ومن الزمن غدره.. ومن اليمامة وداعتها.. ومن الببغاء رغيه وثرثرته.. ومن الندى رطوبته.. ومن البنفسج أريجه.. ومن الربيع ابتسامته.. ومزج كل هذه الأشياء بعضها ببعض، وخلق منها المرأة ثم أهداها إلى الرجل!

مصطلحات

مؤجل الدفع	Deferred	بالاطلاع	At Sight
سحب / كمبيالة	Draft	بوليصة شحن جوى	Air Way Bill
إشعار خصم	Debit Note	خطاب ضمان دفعة مقدمة	Advance Payment Guarantee
الساحب	Drawer	خطاب ضمان دفعة مقدمة	Advance Payment Bound
ماعدا السهو والخطأ	Errors and Ommission Excepted	بوليصة شحن بحرى	Bill of Lading
تظهير	Endorsment	رصيد	Balance
تسليم بجانب الباخرة	Free Alongside	ميزانية	Balance Sheet
خطاب ضمان نهائى	Final Guarantee	عملة	Currency
تسليم بدون مصارف تحميل	Final Bond	حساب جارى	Current Account
من وإلى الباخرة	Free In and out Storage	القيمة وأجرة الشحن	Cost and Freight
تسليم مطار	Free on Air Port	فاتورة قنصلية	Consular Invoice
بدون قيمة	Free of charge	شهادة تامين	Certificate of Insurance
تسليم ظهر الباخرة	Free on Board	القيمة والتامين	Cost and Insurance
أجرة الشحن	Freight	القيمة والتامين وأجرة الشحن	Cost. Insurance and Freight
صرف اجنبى	Foreign Exchange	إشعار إضافة	Credit Note
فائدة	Interest	شهادة منشأ	Certificate of Origin
البنك الدولى للإنشاء والتعمير	International Bank for Reconstruction & Development	عقد استئجار الباخرة	Charater Party
غرفة التجارة الدولية	International Chamber of Commerce	خصم	Discount
خطاب ضمان	Letter of Guarantee	اعتماد مستندى	Documentary Credit

تقارير

1998 طفرة كبيرة في تأسيس الشركات

صرح السيد/ أحمد فؤاد عطا رئيس مصلحة الشركات وكيل أول الوزارة بأنه منذ بدأ نظام التأسيس الفورى بالاخطار. وأوضح سيادته بأن اجمالى رؤوس الاموال المرخص بها قد بلغ ٢,١٩٦,٢٥٠ مليار (اثنين مليار ومائة ستة وتسعون مليون ومائتين وخمسون ألف جنيها) وبلغ اجمالى رؤوس الاموال المصدرة ٦٤٥,٣٢٥,٧٢٠ مليون (ستمائة خمسة واربعون مليون وثلاثمائة خمسة وعشرون الف وسبعمائة وعشرون جنيها) من بينها عدد (٩٤) شركة مساهمة رؤوس أموالها المصدرة ٦٣٧,٧٦٨,٣٢٠ مليون (ستمائة سبعة وثلاثون مليون وسبعمائة ثمانية وستون الف وثلاثمائة وعشرون جنيها) وعدد (٧٣) شركة ذات مسئولية محدودة رؤوس أموالها المصدرة ٧,٥٥٧,٤٠٠ مليون (سبعة مليون وخمسمائة سبعة وخمسون الف واربعمائة جنيها).

كما صرح سيادته أنه قد بلغت قيمة اجمالى الاستثمارات الاجنبية ١٣١,٤٩٨,٦٠٠ مليون (مائة تسعة وعشرون مليون واربعمائة ثمانية وتسعون الف وستمائة جنيها) منها ١٢٩,٤٥٧,٢٠٠ مليون (مائة تسعة وعشرون مليون واربعمائة سبعة وخمسون الف ومائتين جنيها) استثمارات عربية.

واضاف سيادته بان من ابرز الشركات التى تم الموافقة عليها.

شركة العاشر للتنمية والاستثمار العقارى ش.م.م حيث بلغ قيمة راس المال المرخص به ٥٠٠ مليون (خمسمائة مليون جنيها) ومقرها محافظة القاهرة.

شركة الاستثمار السياحى للفنادق والقرى السياحية ش.م.م وراس مالها المرخص به ٨٠ مليون (ثمانون مليون جنيها) ومقرها محافظة القاهرة وشركة الثلاثية موتورز ش.م.م وراس مالها المرخص به ٥٠ مليون (خمسون مليون جنيها) ومقرها مدينة الجيزة وشركة سنابل للتنمية العقارية والسياحية وراس مالها المرخص به (٥٠ مليون جنيها)

ومقرها محافظة القاهرة والشركة العالمية للاسمدة والكيماويات الزراعية ابو رتقل وراس مالها المرخص به ٢٥ مليون (خمسة وعشرون مليون جنيها) ومقرها مدينة اسيوط.

اما بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة فمن ابرزها شركة التليس وشركاه الصناعية وراس مالها المصدرة واحد مليون جنيها) ومقرها محافظة القاهرة والشركة العربية لادارة المطاعم السياحية وتوزيع السلع الغذائية وراس مالها المصدر ٢٠٠ الف جنيها) ومقرها محافظة القاهرة وشركة تلى نت للدعاية والاعلان وراس مالها المصدر ١٠٠ الف (مائة الف جنيها) ومقرها مدينة الجيزة.

واضاف سيادته بان المشروعات الجديدة يالتركز نشاطها فى مشروعات القطاعات السلعية حيث بلغ قيمة اجمالى المشروعات الصناعية ٣٨٧,٧٥٨,٣٢٠ مليون (ثلاثمائة سبعة وثمانون مليون وسبعمائة ثمانية وخمسون الف وثلاثمائة وعشرون جنيها) وقيمة المشروعات السياحية ١٣٨,٩٢٢,٣٠٠ مليون (مائة ثمانية وثلاثون وتسعمائة اثنين وعشرون الف وثلاثمائة جنيها) وقيمة المشروعات الزراعية ٣,٥٥٠ مليون (ثلاثة مليون وخمسمائة

وخمسون الف جنيهاً).

أما بالنسبة لقطاعات البنية الاساسية فقد بلغ اجماليها ٢١٣,٢٤٥ مليون (مائتين وثلاثة عشر مليون ومائتين خمسة واربعون الف جنيهاً).

كما بلغ اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية ١,٨٥٠,١٠٠ (واحد مليون وثمانمائة وخمسون الف ومائة جنيهاً). وبذلك يكون قيمة اجمالى القطاعات الاقتصادية ٦٤٥,٣٢٥,٧٢٠ مليون (ستمائة خمسة وعشرون الف وسبعمائة وعشرون جنيهاً)

كما اوضح سيادته بان التوزيع الجغرافى على الخريطة الاستثمارية لاقامة هذه المشروعات يشمل عدد (٩٢) شركة مركزها الرئيسى محافظة القاهرة وعدد (٤٠) شركة فى مدينة الجيزة وعدد (١٠) شركة فى كل من الغربية والشرقية والمنوفية والسادس من اكتوبر وعدد شركة واحدة فى كل من بنى سويف والسويس واسيوط وسوهاج وجنوب سيناء.

وصرح السيد/ احمد فؤاد عطا وكيل أول وزارة الاقتصاد . ورئيس مصلحة الشركات بانه فى إطار تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ٩٨ بشان تعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ واستكمالاً للقرارات التنفيذية التى صدرت بشانه .

حيث اصدر الدكتور/ يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد القرار التنفيذى رقم (٢٥) لسنة ٩٨ والذى تضمن إجراءات وقواعد تاسيس الشركات بالاخطار استمراراً للجهود التى تقوم بها الحكومة لتشجيع الاستثمار وتسيير اجراءات تاسيس وتعديل اوضاع الشركات اقر الدكتور/ يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد مشروع قرار وزارى جديد حيث تم احالته إلى مجلس الدولة لبحثه ومراجعة صياغته النهائية ويهدف هذا الاقرار إلى تحديد وضع نظام وقواعد تنفيذية لقانون رقم (٣) لسنة ٩٨ ويتضمن احكام هذا القرار ما يلى:

١ . تحديد المدة التى يجب انعقاد الجمعيات العامة العادية خلالها بثلاثة شهور على الاكثر من انتهاء السنة المالية وعلى ان توضع القوائم المالية تحت تصرف مراقب الحسابات قبل نشرها باسبوعين ويت نشر هذه القوائم قبل انعقاد الجمعية العامة العادية باسبوعين.

٢ . فى اطار النص القانونى الذى اجاز للنظام الاساسى ان يتضمن توزيع ارباح عن مدة تقل عن سنة فيتعين ان تنعقد الجمعية العامة للنظر فى توزيع الارباح قبل انتهاء هذه المدة بثلاثة شهور.

٣ . يتضمن القرار قواعد وشروط اسهم الخزينة وكيفية التعامل مع هذه الاسهم حيث يتعين اخطار الهيئة العامة لسوق المال فى حالة شراء الشركة لبعض اسهمها وان هذه الاسهم ليس لها حقوق فى الارباح او حضور الجمعيات ويجب ان تتصرف الشركة فى هذه الاسهم قبل مرور عام ميلادى على تاريخ شرائها.

٤ . يتضمن مشروع القرار القواعد والاجراءات التى تنظم تحول الشركات من العمل تحت مظلة القانون رقم ٩١/٢٠٣ للعمل تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ وذلك فى اطار برنامج الحكومة نحو الخصخصة

٥ . يتضمن مشروع القرار سريان احكام تاسيس الشركات بالاخطار على التعديلات التى تطرأ على عقود وانظمة الشركات وذلك تيسيراً على المستثمرين.

٦ . يتضمن مشروع القرار اجراءات الاندماج حيث حلت مصلحة الشركات محل لجنة الشركات فى مراجعة اجراءات الاندماج والعرض على وزير الاقتصاد لاستصدار القرار الوزارى المرخص بذلك، مما يساعد كثيراً فى اختصار الاجراءات والوقت امام المستثمرين، كما يتضمن اجراءات تغيير الشكل القانونى للشركات.

٧ . وفى ضوء التعديل الذى طرأ على مواعيد انعقاد الجمعيات العامة العادية بموجب نص المادة (٦٤) من القانون رقم (٣) لسنة ٩٨ فقد حدد مشروع القرار سريان هذا الحكم على السنة المالية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم (٣) لسنة ٩٨ والذى نشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٩٨/١/١٨

مما يعفى الشركات من تنفيذ المدة الجديدة وهى ثلاثة شهور بدلاً من ستة شهور على السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٧/١٢/٣١

تحرير العلاقة بين

الفن ورجال الأعمال

تبدو العلاقة بين عالم الفن وعالم رجال الأعمال وكأنها علاقة ملتبسة ومحاطة بالكثير من المحاذير وسوء الفهم.. فالفن في مفهومه الرومانسي الذي مازالت رواسبه تحكم نظرة بعض العاملين في مجاله، أو المتحدثين باسمه، متصل بعالم المثل والقيم والعليا كالحق والخير والجمال، بينما عالم رجال الأعمال، كما يبدو للواقفين خارجه، هو عالم الماديات والصراعات والتنافس والاستثمار والأرباح

بقلم الكاتب /
سيد خميس

مما يجعل منه - في نظر البعض - عالماً نقيضاً لعالم الفن، أو في أحسن الظنون، بعيداً عنه! فإذا أضفنا إلى ذلك أن مفهوم «رجال الأعمال» لم يستقر بعد في ثقافتنا المعاصرة، مثل استقراره في الثقافة الغربية، وأنه مازال مختلطاً في أذهان البعض، بالصورة النمطية التي كرستها بعض أفلام الفنون كالسينما والدراما التليفزيونية والرواية، والتي تكرس صورة رجل الأعمال، كإنسان غير ملتزم إلا بالحصول على أكبر معدل للربح، بغض النظر عن الوسائل التي يحصل بها على هذا الربح، سواء كانت تلك الوسائل مؤامرات ودسائس أو حتى جرائم يعاقب عليها القانون، بحيث تختلط صورة رجل الأعمال بصورة رجل العصابات أو عضو المافيا!.

المفهوم الصحيح لرجال الأعمال لم يستقر بعد في ثقافتنا!.

ولتحرير صورة رجل الأعمال من الأخطاء والمفاهيم المغلوطة، والشوائب التي علقت بها، لابد من إعادة الاعتبار لبعض البديهيات الغائبة:

- وأول هذه البديهيات، أن المفهوم الرومانسي للفن، مفهوم غير صحيح وغير واقعي، وغير تاريخي!.. فالفن غير مفصول عن الماديات، والأعمال الفنية، وخاصة في الفنون الجماعية والمركبة، مثل فنون السينما والمسرح والرقص والغناء والعمارة، تتم داخل شروط اجتماعية واقتصادية، يمثلها الواقع الذي تتم فيه، والعصر الذي تواجهه، والجمهور الذي تخاطبه.. وأنه، دون الأساس المادي والشروط الواقعية تظل هذه الأعمال الفنية مجرد خيال في عقول أصحابها، لم يكتب لها التحقق والتأثير!

- وثاني هذه البديهيات أن مفهوم "رجل الأعمال" الذي عرفناه في ربع القرن الماضي قد أحاطت به بعض الشبهات لأننا عرفناه على عجل وكترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي في صيغته الأمريكية.. بينما هذا المفهوم في جوهره أشمل من كل المصطلحات التي عرفناها قبلاً في عالم المال والأعمال، وهو يستمد مكوناته من التطورات السريعة والواسعة التي تمخض عنها التطور الاقتصادي العالمي في القرن العشرين.. فهو يمت بصلة القربى والنسب للعلوم الاقتصادية والإدارية، وعلوم المعلومات والاتصال.

- وثالث هذه البديهيات المتجاهلة أن الثقافة الحديثة لم تتضمنه من فنون مركبة ووسائط إعلام واتصال، وتكنولوجيا معلومات، لها جانبها الاقتصادي الهام والحاكم ربما بأكثر من جوانبها العلمية والثقافية والسياسية والاجتماعية.. فهل يمكن تخيل الثورة الثقافية التي أحدثها الكمبيوتر وعائلته دون استثمار ضخم؟

- ورابع هذه البديهيات أن مردود أنشطة عالم الأعمال والمال على الفن والثقافة هو مردود شديد الغنى والسعة، وإن كان لم يحظ في مجتمعنا بالاهتمام الإعلامي والثقافي الذي يستحقه!

- وخامس هذه البديهيات أن ثمة تفاعل عضوي بين الكثير من الفنون والثقافات، وبين عالم الاستثمار والاقتصاد، بداية من فنون العمارة والديكور والأزياء والإعلان، وحتى فن النحت وعلاقته بتصميم موديلات السيارات!

ونحن إذا تجاوزنا هذه البديهيات المتجاهلة، ألقينا نظرة سريعة على تاريخنا الحديث والمعاصر من زاوية العلاقة بين الفنون والثقافات وبين عالم المال والأعمال، فإن المثل الأبرز الذي يرد على العقل الإعلامي هو علاقة مجموعة شركات بنك مصر في عصر مؤسسها ومؤسس الاقتصاد الوطني الرأسمالي في مصر طلعت

حرب، فإن تأسيسه لشركة مصر لترقية التمثيل والسينما (استوديو مصر - مسرح الأزبكية) وتأسيسه لمطبعة مصر، كجزء مكمل وهام لمجموعة الشركات الصناعية والمالية والخدمية، لم يكن ترفاً، أو عملاً خيرياً، فكر فيه هذا الاقتصادي العظيم، ولكنه كان رمزاً لتكامل اقتصادي يعمل على تحرير السوق المصرية من منافسة الصناعات الغربية وراس المال الأجنبي.. كما أن الاهتمام الواسع الذي لاقاه المثال المصري الرائد محمود مختار بتمثاله الشهير "نهضة مصر" وتماثيله الأخرى لزعماء الحركة الوطنية ولرموز التراث المصري، لم يكن هذا الاهتمام مجرد تحية لفنان عظيم يحاول وصل ما انقطع من تراثنا في فن النحت.. فإذا أضفنا لذلك رعاية بعض رواد الرأسمالية المصرية لفنون التصوير والفلكلور والصحافة الفنية والموسيقى والغناء، فإننا ندرك أن نهضتنا الحديثة - وقد كانت نهضة ذات طابع رأسمالي - قد أدركت من البداية أن عناصر النهضة ليست جزراً منفصلة، وأن تحرير السوق يعني أيضاً تحرير الإبداع والفكر، وأن التطور الاقتصادي مرتبط بالتطور العلمي والثقافي والإعلامي! عود على بدء:

وإذا كان التطور الاقتصادي المعاصر خلال ربع القرن الماضي، والذي تم تحت شعار "الانفتاح الاقتصادي" [illegible] الاقتصاد الموجه، وبدايته بحكمه بإيجابياته تخطيطاً علمياً أو دراسات اقتصادية جادة، إذا كان هذا الاقتصاد الحر إلى العشوائية، فدخل من أبوابه المفتوحة على سعتها [illegible] غريبة على عالم المال والأعمال بمفهوم العلمي المعاصر، فوجد تعتمد على ما يسمى بالاقتصاد الأسود، الذي يعني الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة [illegible] عن الطبيعي والمشروع [illegible] هذه الشريحة الثقافة والفنون الجادة، بل تعاملت [illegible] الثقافة وفنون مبتذلة، وإنتاج استهلاكي وترفي يناسب تعاملها وينسجم معها!...

وهذه الظاهرة العشوائية في عالم المال والأعمال رغم استنكارنا لها، وهجومنا عليها، ليست ظاهرة جديدة على تاريخ التطور الاقتصادي في العالم، ولم يكن مجتمعنا أول أو آخر من عرفها.. ولكنها ظاهرة موجودة منذ بدايات تكون السوق الرأسمالي في القرنين الماضيين، ولا يزال لها وجودها في اقتصاد الدول الصناعية الكبرى بداية من الولايات المتحدة وحتى اليابان والصين، داعيك عما سُمي بالتمور الأسيوية!

لكن ظاهرة الاقتصاد الأسود، أو الاستثمار غير المشروع، ظلت ظاهرة هامشية في الاقتصاد العالمي، بينما بدت في مجتمعنا لسنوات وكأنها الوجه السائد والأصيل، الأمر الذي عمق الالتباس العام بين عالم الفنانين والمثقفين الجادين وبين عالم رجال المال والإعلام.. إذ شعر هؤلاء المثقفون والفنانون المبدعون الحقيقيون أن رجال الاقتصاد الأسود والاستثمار غير المشروع، يدعمون كل ما هو مبتذل وسوقي في الحياة الثقافية والفنية، من الأغاني العشوائية، إلى أفلام المقاولات، إلى العمارات القبيحة، إلى الأزياء المتنافرة، والتقاليع المجنونة.. حتى بدا الأمر وكأن هناك ثاراً بين هؤلاء العشوائيين وبين تراثنا الحضاري، لن يشفي نفوسهم غير القضاء عليه!

لكن السنوات العشر الماضية شهدت بروز وجه آخر من وجوه رجال المال والأعمال.. وجه يؤمن بالعلم والتخطيط والإنتاج، ويولي اهتمامه للقوانين الاقتصادية التي تحكم التطور العالمي في عصرنا.

لم يكن اهتمام طلعت حرب بالسينما والمسرح رأسمالياً، ولكنه كان رمزاً لتحرر السوق المصرى

وكان من المنطقي أن يعرف هؤلاء المستنيرون الجادون والحقيقيون أهمية الثقافة والفن لعالم المال والأعمال، كما كان على دراية بنظرة رجال المال والأعمال في العالم المتقدم للثقافة والفنون باعتبارهم - من ناحية - مجالات هامة من مجالات الاستثمار الحديث:

- الاستثمار في الصحافة والفنون والعلوم المرتبطة بها.
- الاستثمار في الإنتاج السينمائي والمسرحي والموسيقي.
- الاستثمار في الفنون التشكيلية وما يرتبط بها من متاحف ومعارض.
- الاستثمار في الآثار والبقايا الحضارية من مخطوطات وكتب نادرة، وما يرتبط بها من استثمار سياحي، إلخ إلخ، وقد كان ما فعله رجل الأعمال المثقف الدكتور طارق حجّي خلال فترة مسئوليته عن شركة شل ومشروعاتها، بإصداره لمجلتها الأنيقة والغنية بمقالاتها الثقافية والفنية، وتسجيلها لبعض روائع اللوحات التشكيلية المصرية والعالمية..

لقد كان هذا الإنجاز مثالاً يحتذى لتعميم المتعة الفنية والمعرفية بهذه "الكنوز الفنية"، وتوسيع دائرة المطلعين عليها من أجل ترقية الوجدان الحضاري ومحو أمية العيون بصرياً وفنياً.. مدركاً أن هذا الفعل الحضاري ليس بعيداً عن عالم المال والأعمال..

- كما أن الشركات التي أسسها بعض رجال المال والأعمال المثقفين للإنتاج السينمائي وما يرتبط به من معامل واستوديوهات ودور عرض، يعيد للسينما المصرية وجهها الفني المفتقد، ويحررها من شروط السوق الخارجي الرقابية والاجتماعية المتخلفة، مثلما يعيد لهذه السينما وجهها الاقتصادي المفتقد أيضاً كأحد الاستثمارات الصناعية والتجارية الهامة، والتي كانت تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد المصري قبل نصف قرن!

- وإذا أضفنا إلى ذلك المشروعات الصحفية المستقلة والتي تصدرها شركات استثمارية، بما يعنيه ذلك من تحرير للصحافة المصرية من القبضة البيروقراطية المترهلة، وفتح الطريق أمام أجيال موهوبة من الصحفيين والفنانين الشباب، الإبداع صحافة متطورة فكرياً وحرفياً تخاطب القارئ بلغة العصر، وتعيد له ثقته المفقودة في الصحافة كوسيلة هامة من وسائل الاتصال بينه وبين العالم المعاصر، وما يموج به من تيارات سياسية وثقافية وفنية.

وبعد.. إذا كان التطور العالمي يسير في اتجاه ما يسمى بالقرية العالمية الواحدة، التي لا يناقض وحدتها الإنسانية، تنوع الثقافات وتعدد الهويات القومية، ولكنه لو أحسن التعامل معه يزيدها غنى وتقدماً.. إذا كان ذلك كذلك، فإن مسئولية رجال الأعمال المصريين المستنيرين هي المساهمة بمشروعاتهم في وصل الجذر المنفصلة في حياتنا المصرية.. وصل عالم الاستثمار والمال والأعمال، بعالم البحث العلمي، والازدهار الثقافي، والإبداع الفني.. ليس من أجل أن نكون على مستوى التطور العالمي في عصرنا، فهذا بيننا وبينه شوط طويل - ولكن لأن في هذا الإنجاز ازدهار حقيقي لعالم المال والأعمال والثقافة والفن والعلم جميعاً!

هل يمحو رجال الأعمال المثقفون خطايا الاقتصاد الأسود والعشوائيين؟!

أجندة الاستثمار

• د. رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط قرر البدء فى تنفيذ الخطة الاستثمارية للمحافظة التى اعتمدها رئيس الوزراء. يبلغ إجمالى الاستخدامات الاستثمارية ٤٤ مليوناً و ١٥٠ الف جنيه بزيادة ١٠٪ عن العام الماضى

• ٢,١ مليار دولار قيمة الاستثمارات العربية عام ٩٦ .

بلغت الاستثمارات العربية الخاصة المباشرة فى مختلف الدول العربية حوالى ٢,١ مليار دولار مسجلة بذلك زيادة نسبتها نحو ٣٨,٥٪ عن العام الماضى. جاء ذلك فى تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية الذى تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

واوضح التقرير ان مصر احتلت المرتبة الأولى بنصيب بلغت نسبته نحو ٣٣,٧٪ من الإجمالى جاء بعدها السودان بنصيب ٢٦,٣ ويجيئ ترتيب السودان المتقدم وذلك لتسجيل مشروع للنقل بلغت استثماراته ٢ مليار ريال سعودى وجاءت سوريا فى المرتبة الثالثة بنصيب ١٤,٤٪ ثم لبنان ١١,٩٪ . اليمن ٤,١٪ فتونس ٣,٣٪ والمغرب بنصيب ٢,٩٪ .

١٣٣٠ شركة جديدة وخصخصة ١٠ شركات فى نصف عام .

• بلغ عدد الشركات التى صدرت الموافقة على تاسيسها خلال النصف الأول من العام الحالى ١٠٠٠ شركة استثمارية طبقاً للقانون ٥٩ لسنة ١٩٨١ بإجمالى استثمارات وصلت إلى ١٩,٤ مليار جنيه بالإضافة إلى ٣٣٠ شركة ذات مسئولية محدودة تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٤٩ مليون جنيه، صرح بذلك احمد فؤاد عطا رئيس مصلحة الشركات.

واضاف: لقد وافقت لجنة الشركات على خصخصة ١٠ شركات خلال نفس الفترة وهى شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية والشركة العربية لحليج الاقطان والشركة العربية للراديو والترانزستور وشركة الأهرام للمشروبات وشركة مطاحن شرق الدلتا ومصر للأسواق الحرة والعربية والمتحدة للغزل وشركة التعمير والاستشارات الهندسية.

• سوق دائم للتصدير .

• صرح الدكتور احمد جويلى انه يجرى حالياً دراسات لإقامة السوق الدائم للتصدير الذى سيكون الأساس للحصول على معلومات وبيانات عن السلع التى تعتمد على المعلومات التكنولوجية والكتالوجات.

• واكد على اهمية السوق الدائمة فى تسهيل عمليات التعاقد والتفاوض والاتصالات الدولية والإقامة للوفود الاجنبية واشار إلى ان الوزارة تقوم بإعداد دراسة علمية للأسواق المختلفة لعرض الصادرات المصرية فى السوق وإقامة معارض فى مناطق جديدة دفعاً للقطاع الخاص لإقامة مراكز ثابتة له بالمعارض التى تحقق النجاح المطلوب.

• تقوم جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الجديدة بالعاشر من رمضان "C2" بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بالتدريب الحرفى فى مختلف التخصصات المهنية للراغبين من الشباب بهدف تاهيل كوادر مهنية متميزة. صرح بذلك محسن جاد رئيس مجلس إدارة الجمعية واضاف ان هذا التعاون الجاد بين الجمعية والهيئة سوف يخلق فرص عمل جديدة للشباب الجاد الطموح.

وعن ماهية ومستقبل التدريب يقول باسم عدلى رئيس برنامج التدريب الحرفى بالهيئة: سنقوم بتوريد الشباب والفتيات للجمعية بهدف تدريبهم لمدة شهرين وفى حالة تميز هؤلاء سيتم تعيينهم بنفس المكان باجر مرتفع مع مزايا أخرى ايضاً تقوم الهيئة بتخصيص يوم اسبوعياً للتدريب الإدارى لهؤلاء الشباب بهدف تاهيلهم إدارياً للتعرف على كل ما يختص بالعمل الإدارى لهذه المهن المختلفة.

• بدأت ٨ شركات وبنوك مصرية وعربية الترويج لتاسيس شركة عربية مشتركة قابضة للتعبئة والتغليف برأسمال ٥٠٠ مليون دولار تستهدف سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك العربى من مختلف مواد التعبئة والتغليف من خارج المنطقة العربية

• تقرر البدء فى تنفيذ اول مشروع للقطاع الخاص المصرى لتصنيع المنتجات البترولية بمشاركة البنوك الوطنية والاستثمارية وشركات التامين وقطاع البترول باستثمارات ٣٥٦ مليون جنيه، صرح بذلك د. حمدى

البسيلى وزير البترول واضاف ان هذا المشروع يشمل إقامة وحدات اساسية لإنتاج شموع الزينة والإضافة بطاقة ٥ الاف طن سنوياً وإنتاج الشحومات وشرائح وعوازل الأسطح البيتومينية.

• من المقرر إقامة نحو ٣٦ الف وحدة سكنية فى ١٨ حى بمختلف المدن الجديدة فى إطار المشروع القومى لإسكان محدودى الدخل وباجمالى تكلفة استثمارية قدرها ١٠ مليارات جنيه على أن يتحمل رجال الأعمال نصف التكاليف فى صورة مساهمات نقدية. تبدأ اللجنة المشكلة من المستثمرين وتضم عبد المنعم سعودى - فريد خميس - طلعت مصطفى - شفيق بغدادى - أحمد بهجت - صفوان ثابت - حسن درة - منير غبور - خالد شتا - أحمد عز فى وضع الخطوط العريضة للمشروع.

• تقرر عقد الملتقى الثانى لمجتمع الأعمال العربى بالأقصر يومى ٢٢ و ٢٣ إبريل القادم. يناقش الملتقى اندماج الاقتصاد العربى بالاقتصاديات الدولية والبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة كخطوة جادة نحو السوق العربية المشتركة. كما يناقش الملتقى تشجيع الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية.

صرح بهذا سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ونائب رئيس مجلس رجال الأعمال العرب.

من المقرر أن يشارك فى أعمال الملتقى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وعمرو موسى وزير الخارجية.

• قرر الاتحاد الأوروبى تنظيم مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية فى مصر لأول مرة فى أكتوبر القادم يشارك فى المؤتمر ٣٥٠٠ شركة تمثل ٦٥ دولة هى دول الاتحاد الاوروبى والدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط. وهو يعد أكبر تجمع دولى اقتصادى يقام فى مصر بعد مؤتمر القاهرة الاقتصادى الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٦.

• بلغت رءوس الأموال المصدرة للمشروعات الصناعية التى تم تاسيسها عام ١٩٩٧ ٦ مليارات جنيه مقابل نصف مليار جنيه للمشروعات الصناعية التى تم تاسيسها عام ١٩٩٣.

صرح بهذا د. إبراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

واشار إلى أن هناك ٩٧ شركة صناعية بدأت نشاطها عام ١٩٩٧ رءوس أموالها ١,٥ مليار جنيه مقابل ٣٥ شركة صناعية بدأت النشاط عام ١٩٩٣ رءوس أموالها ٤٠٠ مليون جنيه.

• وافق مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات على انضمام ٥٥ شركة جديدة كاعضاء بالغرفة تعمل الشركات الجديدة فى مجالات صناعة الحلويات والمربى والشيكولاته وتعبئة الزيوت وتصنيع الأسماك واللحوم والدواجن وتصنيع منتجات الألبان وتجارة وصناعة الدخان.

مصر التى فى خاطرى

بقلم /
د. محمد الباز

الاستثمار والأمن القومى

لم يعد الأمن القومى لأية دولة أو فى أى مجتمع مقصوراً على ما يمتلكه من عتاد ومهمات عسكرية بل اتسع نطاق الأمن ليشمل كل ما يتعلق بالمصالح العليا للوطن.

وفى ظل العولمة وانفتاح الأسواق وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنظيمات العالمية التى اصبحت تحكم انسياب السلع والخدمات والأموال والأفكار وجعلت من العالم كله نسقاً يستند إلى الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزائه بحيث اصبح من يتخلف عن المشاركة وينعزل عن تيارات العولمة يحتكر لنفسه التخلف فى عصر لم يعد يعرف أو يسمح بمكان أو مكانة لغير المشاركين بفاعلية فى مسار التقدم ومسيرة النهضة. واصبح الاقتصاد يشكل البعد الأخطر فى منظومة القوة لأى مجتمع. غير ان اية قوة يجب ان تستند إلى قواعد راسخة ومتماسكة وإلا اصبحنا ذات يوم فوجدناها تتناثر فى مهب الريح. وقد تعلمنا من الرياح التى هبت على دول جنوب شرق آسيا امرين متلازمين لا ينفك احدهما عن الآخر وذلك من دروس كثيرة عرفناها.

الأمر الأول:

ان الاستثمارات المباشرة هى بوابة التقدم لأى مجتمع لإحداث التنمية المتواصلة واللازمة لتوفير فرص عمل والارتفاع بمستويات الإنتاج والدخل لأفراد هذا المجتمع.

الأمر الثانى :

انه مع فتح كل الأبواب والترحيب بالاستثمارات الأجنبية لمساهمتها فى إحداث النهضة والتنمية تظل الحقيقة الهامة ان صمام الأمان يظل فى القوة الذاتية للاستثمارات الوطنية فكلما كانت لها الغلبة كلما كانت المخاطرة مأمونة ومن هنا فإن الاستثمار الوطنى من جانب القطاع الخاص المصرى يشكل أحد اهم صمامات الأمان للحفاظ على ثمار التنمية التى تحققت ولزيادة تلك الثمار.. إن الأمن الاقتصادى يعنى فى نهاية المطاف وجود توازن صحى بين حجم الاستثمارات الوطنية وحجم الاستثمارات الأجنبية.. فمرحباً بكل استثمار وطنى تكون له اليد الأعلى بمسانده الاستثمار الخارجى وكل التقدير للمستثمرين من ابناء بلدى الذين يتحملون المخاطر ويحققون لمصر الأمن والأمان فى كل نظام العولمة الذى اصبح يعصف بأى ثمار للتنمية ليست لها قواعد او جذور قوية تحمى المبانى وتصون الأوطان.

ولا يعنى ذلك الخوف أو التردد من فتح النوافذ أمام الاستثمارات الأجنبية ولكنه يعنى انه فى نفس الوقت فإن علينا ان نمكن للمستثمرين من ابناء مصر أن تتسع استثماراتهم وتتنوع وان نوسع من قاعدة المستثمرين الوطنيين حتى يكون طريق التنمية موصولاً ومأموناً.. نعم رجال الاستثمار هم صمام أمان وحماية ضد تقلبات النظام العالمى وعولمته وهم عدة الوطن وخط دفاعه المتين.. واعتقد ان تيسير إجراءات تسجيل وتكوين الشركات ودعم الصناعات الصغيرة وفتح ابواب الاستثمار ورعاية المستثمرين وتشجيعهم على تنويع استثماراتهم والتوسع فيها احد اركان الأمن القومى فى ظل دروس الدولة القائمة المستجدة واعتقد ان مصر على هذا الضرب تسير ومن هنا فالأمل يملؤنا والإيمان يغمرنا بان غداً أكثر إشراقاً وعلينا الا نلتفت لحقد الحاقدين او اعداء النجاح. مرحباً بكل مستثمر مصرى طالماً ان مصر هى التى فى خاطره وطالماً ان ولاءه لترابها وشعبها.

ايها السادة : إن المستثمرين الشرفاء من ابناء مصر هم املنا ورجاؤنا واحد دعائم امننا القومى.

ذلك درس التاريخ وتلك كلمته متى كان الطريق قديماً والولاء وطنياً والجهد خالصاً لوجه الله والوطن .

عالم الرعب

ومن اللحظ ما قتل

بريشة الفنان عبد العال